أثر القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني ودورها فى تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية- جمهورية الجزائر كحالة دراسية

د.م. هشام محمد طاهر الليثى

مدرس التصميم المعمارى وانثروبولوجيا العمران بكلية الهندسة- جامعة بنى سويف

أ : صرايـة خلاف

استاذة تسويق ومساعد محاسب بالمدرسة متعددة الاختصاصات بمدينة عين البيضاء- ولاية ام البواقي – بالجزائر

مقدمة:

لقد بات واضحا في كل الدول وبعد انتهاج سياسات اقتصادية كثيرة ومتنوعة أن النهوض بأعباء التنمية الشاملة في أي دولة لا يمكن أن يضطلع به القطاع العام لوحده أيا كانت وسائله البشرية والمادية ، بل ينبغي لضمان أطر ناجحة إفساح المجال للقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني لتساهم في بناء الحركة التنموية ويدفع بها إلى الأمام.

وترسخ الاعتقاد في كل الدول أن السياسة التنموية الهادفة والجادة هي التي تسعى إلى الرفع من المستوى المحلي و تهدف إلى جعل الجماعة المحلية البنية الأساسية للتنمية وقطب إشعاع اقتصادي واجتماعي.

واتخذت مساهمة القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني أشكالا كثيرة في العملية التنموية ،والذي ارتبط ظهوره بتطور وظائف الدولة .فالدولة حتى وقت قريب كانت تمارس وظائف تقليدية من أمن وعدل ودفاع ،غير أنها ونظرا لدواعي موضوعية اضطرت إلى التدخل في ميادين شتى اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها.وشمل تدخلها كل المشاريع التي عرفت باسم المنافع الكبرى كالكهرباء والغاز والاتصالات والنقل والمحروقات . وظهر على المستوى القانوني والاقتصادي مبدأ الحماية الاقتصادية الذي استوجب هذا التدخل بهدف تلبية وإشباع الحاجات العامة.

ولا أحد يستطيع أن ينكر أن التدخل المفرط للدولة في ميادين عدة وقطاعات متنوعة سبب لها متاعب جمة. وتأكدت هذه الحقيقة في كل الدول. لذا بات لازما التفكير في أطر أخرى تحفز القطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدني على الاضطلاع بأعباء التنمية وتفتح سبل الشراكة بينها وبين القطاع العام وفقا لضمانات محددة ومعروفة وهو ما ترجمته قوانين الاستثمار في العديد من الدول ومنها الدول العربية. وكأن هذا التطور لوظائف الدولة سيقودنا حتما إلى التوقف بهدف التمعن في مفهوم جديد للدولة بدت في معاملة الوضوح ومفهوم جديد لإدارة المرافق العامة.

وإذا كان المشرع العربي كرس آليات كثيرة للتعاون والشراكة بين القطاع الخاص والإدارة المحلية وهو ما أكدته تشريعات وتنظيمات ،فإن السؤال المطروح:لمعالجة هذا الموضوع تمحورت دراستنا في معالجة الإشكالية الرئيسية التالية :ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الخوصصة في

التنمية الاقتصادية ؟

وعلى أساس هذه الإشكالية، هناك جملّة من الأسئلة تطرح نفسها والتي سنحاول الإجابة عليها من

خلال الدراسة وهي:

1-ما معنى الخوصصة، وما هي أبعادها وإستراتيجيتها ؟ وهل كانت للخوصصة نتائج متماثلة على

مستوى الدول المتقدمة والدول النامية ؟

2-هل يعني الارتكان على القطاع الخاص غياب دور الدولة ؟ أم أن هناك دورًا هامًا لها سيظل قائمًا

مهمًا ؟

3-ما هي الأنشطة والمؤسسات التي تطابق عليها الخوصصة ؟

٤-وهل ستحقّق الخوصصة نجاحًا دون وجود قطاعٍ عام ؟ أم أن وجودهما معًا أمر واجب في إطارٍ من التنافس المتكامل في ظل حدودٍ لكل منهما ؟

٤★-ماهي اشكال مشاركة منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية و ماهي اشكالها؟

المطلب الاول: الشراكة مع القطاع الخاص:

أولا : تعريف الشراكة بين القطاع العام و الخاص :

و يرى بعض العلماء ان مفهوم « الشراكة بين القطاع العام و الخاص ﷺ هو عبارة عن عقود يقوم بتقديمها القطاع الخاص كخدمات عامة بالنيابة عن وبرقابة السلطات العامة، ولذلك هناك اختلاف بين التوظيف والمشتريات بين القطاع الخاص والقطاع العام حيث ان القطاع العام ومشترياته يتحدثون عن فواتير معينة لكن في ppp فانك تدفع عن الناتج الذي تقدمه هذه القطاعات وهذا يتحدث عن نوعية وجودة الخدمات المقدمة من القطاع الخاص أو القطاع العام.

ثانيا : اهداف الشراكة بين القطاع العام و الخاص :

١. الهدف هو تغيير نشاط الحكومة من التشغيل للبنية الأساسية والخدمات العامة بحيث تستطيع بدلا من ذلك : · التركيز على وضع السياسات لقطاع البنية الأساسية .

· وضع الأولويات لأهداف و مشروعات البنية الأساسية .

· مراقبة مقدمي الخدمات و تنظيم الخدمة .

١. إدخال الإدارة و الكفاءات التى لدى القطاع الخاص إلى مجال الخدمات العامة ، و إشراكه في تحمل المخاطر .

٢. تحقيق قيمة أفضل مقابل النقود فيما يتعلق بالإنفاق العام :

بمعنى السعر الأمثل للعميل على أساس التكلفة على مدار مدة العقد ، و جودة الخدمة المقدمة و المخاطر التي يتحملها المشارك . فالسعر الاجمالى لمناقصة القطاعين العام والخاص المقدمة من الشريك يجب أن يكون أقل من التكلفة التي تتحملها الحكومة لو قامت بتوفير نفس مستوى الخدمة متضمنة التكاليف الإضافية للمخاطر (تجاوزات التكلفة ـ التأخيرات الخ) التي يمكن تواجهها الحكومة

٣. تنفيذ مشروعات الاستثمار في الوقت المحدد و بالميزانية المحددة .

٤. تفادى تدهور الأصول و المنشآت الضرورية للخدمات العامة نتيجة للصيانة غير الفعالة أو التشغيل القاصر .

٥. تحقيق التأكد من الموازنة (فيما يختص برأس المال و التكاليف التشغيلية) .

٦. إدخال الابتكارات على تصميم المشروع بالنسبة للأصول و التشغيل و الصيانة .

٧. نقل المخاطر التي يمكن إدارتها أفضل بواسطة القطاع الخاص (التصميم والإنشاء والتمويل والصيانة) بعيدا عن الموارد المحدودة للحكومة

وفيا يلي مخطط يمثل دورة حياة مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص: [1]،

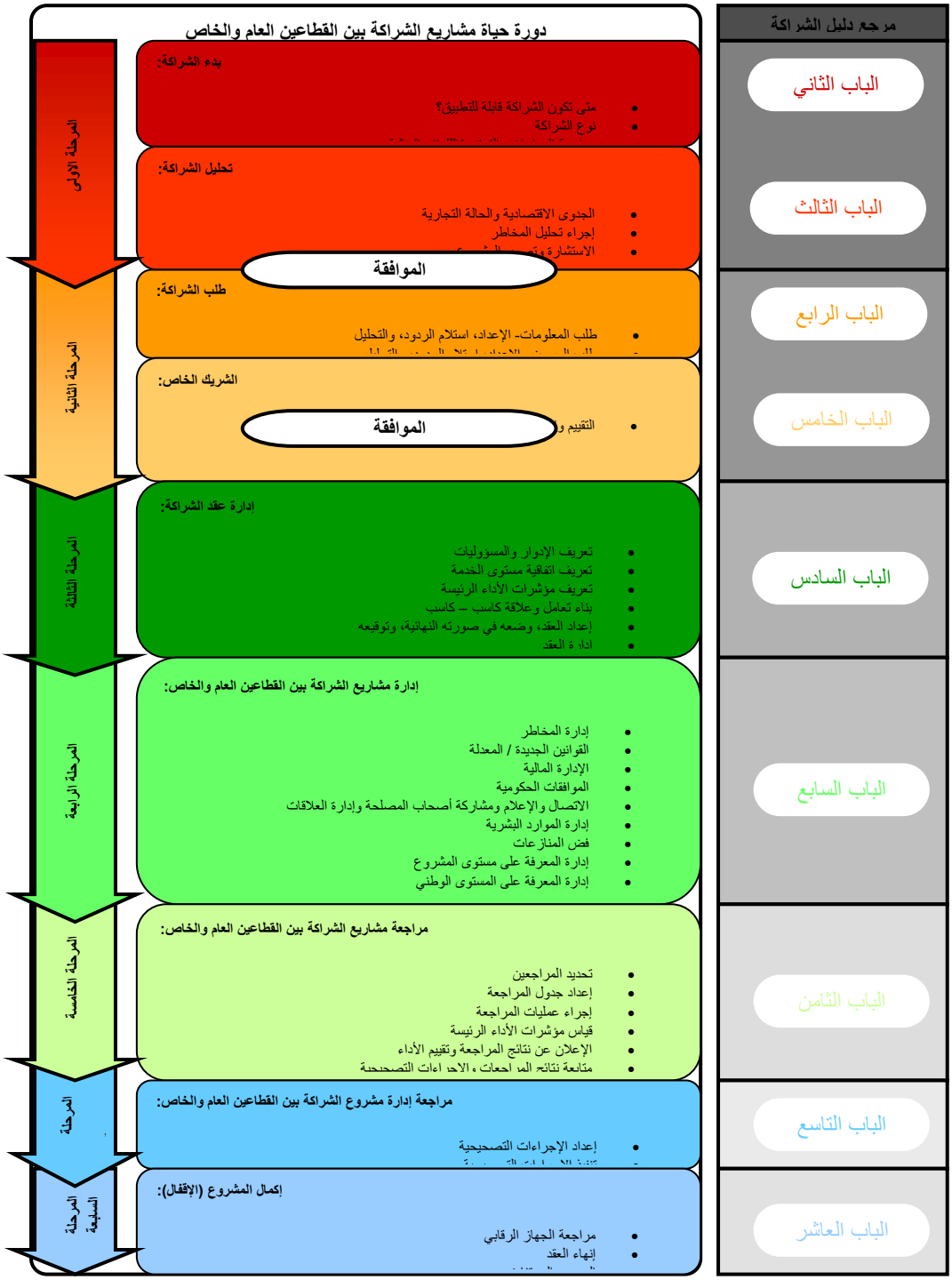

ثالثا: مبررات الشراكة بين القطاع العام و الخاص :

تعتبر شراكة القطاعين العام والخاص نموذجاً متطوراً لأنشطة الإعمال التي تساعد على زيادة استثمارات القطاع الخاص في كافة مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي من اجل الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع والخدمات بأساليب مستحدثة ويمكن حصر مبررات اللجوء إلى أسلوب الشراكة بالنقاط التالية:

١. عدم قدرة الحكومات على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها .
٢. التغير التقني والاقتصادي المتسارع أتاح الفرصة لتخفيض تكلفة المشاريع.
٣. ضغوط المنافسة المتزايدة وانخفاض معدلات النمو.
٤. محدودية الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية لدى القطاع العام بسبب تعدد المجالات والمشاريع التي يتطلب تنفيذها وتعمل الشراكة على تخفيف حدة المنافسة بين هذه المجالات من خلال تبادل الالتزامات بين الشركاء.

تقلص موارد التمويل المخصص لبرامج التنمية الاجتماعية ومطالبة المواطنين بتحسين الخدمات المقدمة من المؤسسات الحكومية

١. زيادة الفاعلية والكفاءة من خلال الاعتماد على الميزة المقارنة وعلى تقسيم العمل العقلاني.
٢. تزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشاكل ذات العلاقة.
٣. التوسع في اتخاذ القرار خدمة للصالح العام.
٤. تحقيق قيمة اعلى للأموال المستثمرة.

رابعا-اهمية واثر الشراكة على الاقتصاد الجزائري

تحسنت خلال: ١٩٩٩-٢٠٠٤ صورة الجزائر على الساحة الدولية من خلال الوعي بان هناك:

١-عدم التاكد الاقتصادي والسياسي في السنوات السابقة؛
٢-وجود اطار قانوني وتنظيمي غير مكيف؛
٣-قطاع ثالث أي خدمات غير منظورة وغير متطورة؛
٤-ضيق السوق الجزائرية ،حيث ان الكثير من البلدان تعاني وتعمل منذ حقبة على منافسة باعتبارها كشعاع ومتجهات تقليدية في الاستثمار المباشر الاجنبي لذا، وجدت البلاد ان عليها الولوج وبصفة استعجالية في سباق حركي مع الاهداف التالية: ١-انعاش وعصرنة اقتصادها؛
٢-الدخول الى التكنولوجيات المتقدمة؛٣-تعلم ميكانيزمات السوق واستهداف الصادرات خارج قطاع المحروقات؛٤-الحث على تحفيز المنافسة والتنافسية الداخلية والخارجية؛
٥-اعتبار ان الاستثمار الاجنبي المباشرIDE كموارد للخوصصات؛

هنا نجد ان الجزائر مطالبة باستخدام الخوصصات كاحد ابواب

الدخول الرئيسية للاستثمارات المباشرة الاجنبية ،حتى تصبح لها مكانة في الاختبارات والاختيارات والاجندات السياسية والاقتصادية لاغلب الدول المتعاملة معها في اطار الشراكة،ذلك ان الجزائر التزمت بالاصلاحات الاقتصادية الضرورية للتكيف مع عولمة الاقتصاد حيث ان هناك الفضاء الاورو متوسطي والعربي والافريقي في اطار مبادرةN.E.P.A.D على اعتبار ان هذين الفضائين استراتيجيان [٢]، كما ان الخوصصة ليست اطلاقا ترياقا ودواء تدرج في اطار اصلاحات النظام المالي الجمركي والجبائي والادارة والضبط الاجتماعي لصالح الطبقات المحرومة ،وهي العنصر الاساسي للتعديلات الهيكلية المستقبلية؛ ولكن يتعين عدم الخلط في ان اعادة الهيكلة الصناعية ليست الا عنصرا في اعادة الهيكلة الاجتماعية للاقتصاد، وكهدف اساسي استراتيجي للخوصصة، كما يتعين على البلاد اعادة تنشيط الاتصال في المؤسسات الجديدة المنبثقة عن الاصلاحات لاجل تثمين اكبر للدينار الجزائري،-طالما ان المؤسسة هي منبع الثروة ومركز القرار، بحيث يكون الاتصال قائم على عناصر بؤرية مثل:القابلية للتعديل لاجل مرونة اكبر في التسيير،الترميز، الاغراء لاجل استبعاد الملل والروتين وبالتالي تساهم المؤسسة الجديدة في بلورة نمط استراتيجية موقفية، كما يوضحه الشكل التالي

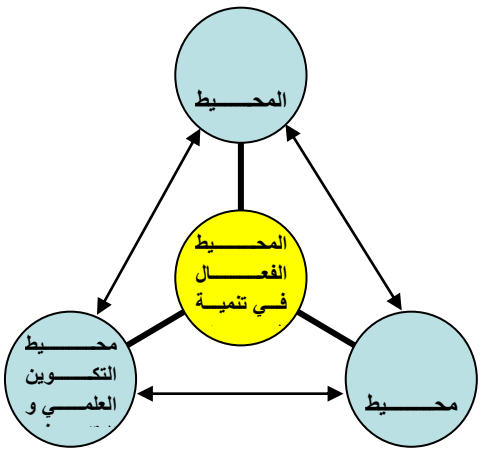

شكل : المحيط الفعال في تنمية نوعية المؤسسات

المصدر: تم اعداد المخطط بناء على قراءات واستنتاجات:

خامسا-معوقات تطبيق الشراكة بين العام والخاص

1- ضعف الإطار التشريعي:لقد ساهمت العقبات القانونية والتنظيمية

بشكل كبير في منع تدفق الاستثمارات إلى الجزائر، الأمر الذي أدى إلى هروب رؤوس الأموال لعدم وجود بيئة جاذبة ومحفزة للاستثمار نتيجة عدم الوثوقية بالقوانين والتشريعات النافذة في مثل هذه البلدان..

2-عدم وجود آلية لاختيار وتحضير المشاريع:إن عدم وجود الدراسات والمعلومات الدقيقة المتعلقة بالجدوى الاقتصادية من المال المصروف على هذه المشاريع وعدم تحديد الاحتياجات وتعريفها بشكل دقيق من أهم أسباب فشل مشاريع الشراكة في الجزائر.

3-عدم ثبات التشريعات في القانون العام:

إن عقود ال pppمن العقود الطويلة، وإن تغير التشريعات الضريبية خلال فترات تنفيذ العقد يؤدي إلى تغيير المعادلة والإخلال بتوازن العقد لصالح الدولة ,الأمر الذي يؤدي إلى الإضرار بصاحب الالتزام، لذلك من الضروري وجود قوانين تثبت التشريعات نسبيا.

4- عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي:إن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي من شأنه إعاقة مشروعات الشراكة، لذلك لابد من وجود ضمانات لهم ،أي في حال تغير أشخاص الحكم فإن هذا المشروع سيستمر فبعض مشاريع الاستثمار قد تستمر مدة ثمانين عاماً.

-5 عدم تطور الأسواق المالية:وبالتالي عدم توافر مصادر التمويل اللازمة للقيام بمثل هذه المشاريع فعملية التمويل تعتبر الأهم في أي مشروع استثماري.

6-انخفاض دخل الفرد:إن تدني دخل الفرد وضعف الأجور في الجزائر يجعل الفرد في هذه الدول غير قادر على الدفع مقابل الخدمة، وبالتالي الأرباح لاتكون كبيرة نتيجة إحجام الناس عن الانتفاع من الخدمة المأجورة لعدم وجود دخل مناسب مما يجعل المستثمرين يصرفون النظر عن هذه المشاريع.

7-عدم وجود مهارات في إدارة الشراكات بين العام والخاص:نتيجة عدم جهوزية القطاعات والوحدات الحكومية للتحول إلى جهات إشرافية على المشاريع المنفذة من قبل القطاع الخاص

8-غياب الشفافية:إن غياب الشفافية عامل ذو تأثير سلبي في جذب القطاع الخاص للمشاركة في التنمية الاقتصادية،حيث أن مشاريع الشراكة تحتاج إلى كثير من المعلومات والبيانات التي يستند عليها المستثمر في تقييم نجاح أو فشل المشروع.كما إن غياب الشفافية عند إجراء المناقصات المتعلقة بالمشروع يؤدي إلى عدم وجود منافسة حقيقية في اختيار الجهة الأفضل

لتنفيذ المشروع من القطاع الخاص الأمر الذي قد يؤدي إلى التقليل من فرص نجاح المشروع.

المطلب الثاني: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

اولا –تعريف المؤسسات ص و م:

- تعريف الاتحاد الأوروبي:

في سنة ١٩٩٦ قام المجمع الأوروبي بتحديد تعريف الجديد لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي[٣]،

-تشغل أقل من ٢٥٠ عامل.

-أو تلك التي رقم أعمالها لا يتجاوز ٤٠ مليون أورو.

-والتي تراعي مبدأ الاستقلالية، وتضم كل المؤسسات التي لا تتجاوز نسبة التحكم في رأس مالها أو في حقوق التصويت ٢٥ ٪.

٣- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

نتيجة لعدم وجود تعريف قانوني محدد ودقيق، فإن وزارة الصناعة والطاقة في الماضي كانت تعتبر أن كل المؤسسات الخاصة والعمومية هي مؤسسات صغيرة ومتوسطة باستثناء المؤسسات الوطنية الكبيرة. ومنذ ذلك التاريخ لم تكن هناك محاولات تذكر لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم إنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات وهي وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة ١٩٩٣ ، ومن أجل الانسجام مع المعطيات الجديدة وخاصة بعد انضمام الجزائر إلى المشروع المتوسطي وكذلك توقيعها على الميثاق العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان ٢٠٠٠ ومحاولات الجزائر للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وجدت الجزائر نفسها مجبرة على إيجاد تعريف ومعايير محددة لهذا النوع من المؤسسات، لقد أخذ القانون الجزائري بنفس التعريف المطبق في الاتحاد الأوربي، حيث عرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع و/أو خدمات: [٤]،

- تشغل من ١ إلى ٢٥٠ شخصا.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ٢ مليار دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ٥٠٠ مليون دج.

- تستوفي معيار الاستقلالية أي كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار الربع فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (١): تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية

الدولة	نوع المؤسسة	عدد العمال	معايير أخرى
اليمن	-مؤسسات صغيرة -مؤسسات متوسطة	-أقل من ٤ عمال -أقل من ١٠ عمال	
الأردن	-مؤسسات صغيرة -مؤسسات متوسطة	-بين ٢ - ١٠ عمال -بين ١٠- ٢٥ عامل	
السودان	-المؤسسات الصغيرة	-أقل من ١٠ عمال	
سلطنة عمان	-مؤسسات صغيرة -مؤسسات متوسطة	-أقل من ١٠ عمال -بين ١٠- ١٠٠ عامل	-رأس المال المستثمر أقل من ٥٠ ألف ريال -رأس المال المستمر بين ٥٠- ١٠٠ ألف ريال
مصر	-المؤسسات الصغيرة	-أقل من ٥٠ عاملا	- رأس المال بين ٥٠ ألف ومليون جنيه
السعودية	-مؤسسات صغيرة -مؤسسات متوسطة	-بين ١-٢٠ عاملا -بين ٢١- ١٠٠ عاملا	رأس المال المستثمر لا يفوق ٢٠ مليون ريال
الكويت	-مؤسسات صغيرة -مؤسسات متوسطة	-أقل من ١٠ عمال -بين ١٠- ٥٠ عاملا	لا يتجاوز رأس المال ٢٠٠ ألف دينار
البحرين	-مؤسسات صغيرة -مؤسسات متوسطة	-بين ٥-١٩ عاملا -بين ٢٠- ١٠٠ عاملا	

العراق	-مؤسسات صغيرة -مؤسسات متوسطة	-بين ١-٩ عمال -بين ١٠-٢٩ عاملا	رأس المال المستثمر للمؤسسات الصغيرة في حدود ١٠٠ ألف دينار
دول مجلس التعاون الخليجي	-مؤسسات صغيرة -مؤسسات متوسطة	-أقل من ٣٠ عاملا -أقل من ٦٠ عاملا	- يتجاوز رأس المال المستثمر ٢ مليون دولار -رأس المال المستثمر بين ٢-٦ مليون دولار

المصدر: منظمة العمل العربي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة كخيار للحد من البطالة وتشغيل الشباب في الدول العربية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الخامسة والثلاثون، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ٢٣ فيفري -١ مارس ٢٠٠٨، ص ص:١٣-١٥.

ثانيا-واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في التشغيل.

*- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوفر عليه، ويلقي هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطراد الزيادة في معدلات البطالة تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة [٥].

فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل عن المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة[٦]..

حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE، تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اليوم على سبيل المثال في نصف مناصب الشغل الجديدة المستحدثة في أوروبا وهي توظف ٧٠ مليون شخص أي ما يمثل ٣/٢ من مناصب العمل الكلية وتختلف هذه النسبة باختلاف البلدان والقطاعات الاقتصادية فمثلا نجدها مرتفعة في كل من أسبانيا والبرتغال ومنخفضة في السويد وأيرلندا.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية توظف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر من نصف العمال وبأخص العمالة في قطاع الصناعات الأولية، وفي اليابان تصل نسبة عمالة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة عام ٢٠٠٢ إلى قرابة ٨١٪ من مجوع عدد العمال فيها. وأما في الدول النامية، فتبدو أهمية مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق مناصب عمل جديدة، وذلك لعدة عوامل نذكر من أهمها:

-تعاني معظم الدول النامية من النمو السريع للسكان وزيادة قوة العمل، فضلا عن عدم وجود مجال يوظف أعداد العمالة الهائلة وغير المدربة في مختلف القطاعات، وبصفة خاصة بعد أن أصبح القطاع الزراعي في هذه الدول ضعيف القدرة على استيعاب العمالة.

- تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حل المشكلة الرئيسية في معظم الدول النامية وهي ندرة رأس المال، ومن ثم فهي تخفض التكلفة الاستثمارية اللازمة - في المتوسط - لخلق فرص العمل وقد أثبتت إحدى الدراسات أن متوسط تكلفة العمل من الاستثمار في المؤسسات الصغيرة تقل ٣ مرات عن متوسط تكلفة العمل في المؤسسات الكبيرة [٧]،..

ففي الهند زادت المؤسسات الصغيرة التي تشغل أقل من ١٠٠ عامل، من ٨٠٥ ألف مؤسسة عام ١٩٧٩ إلى ١٦٣٨ ألف مؤسسة عام ١٩٩٢، مما أدى بدوره لزيادة فرص العمل من ٦,٧ مليون فرصة عمل في ١٩٧٩/١٩٨٠ إلى ١٢,٨٣ مليون فرصة عمل في ١٩٩٢/١٩٩٣[٨]،...

أما في الجزائر فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشغل ثلث اليد العاملة الجزائرية ، وبهذا أصبح القطاع الخاص مهيمنا على النشاط الاقتصادي بسبب تخلي الدولة عن الاحتكار فوصلت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي الخام إلى أكثر من ٧٥ % خارج قطاع المحروقات ٦٧,٣ % في قطاع النقل، ٦٤,٢% في قطاع الأشغال العمومية والبناء. وتجدر الإشارة بأن قطاع المؤسسات الصغيرة والصناعات التقليدية بلغ نسبة ٩٩,٧٥% من إجمالي المؤسسات سنة ٢٠٠٦، ففي السنوات الأخيرة كان وزن المؤسسات(ص و م) في النسيج الاقتصادي قد تزايد حتى تضاعفت كثافتها إلى أكثر من ٤ مرات، في حين أن عدد الانشاءات الجديدة تضاعف بالتقريب مع الأخذ بعين الاعتبار ضعف الحصيلة المسجلة بالمقارنة بدول أخرى [٩]،...كما يبين الجدول التالي:

الجدول رقم١ كثافة المؤسسات وعدد الإنشاءات الجديدة

الدولة	عدد الانشاءات الجديدة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة
الجزائر	٣١
اسبانيا	٨٨٠
فرنسا	٤٤١

المصدر:حميدي يوسف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات العولمة، مجلة جديد الاقتصاد (الجزائر: الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ديسمبر ٢٠٠٧) ص٢٧٣

إن أهم نتيجة يمكن أن نخرج بها من تحليلنا لهذه الأرقام هو أنه برغم من صغر حجم هذه المؤسسات وإمكانياتها المتواضعة بالمقارنة مع إمكانيات المؤسسات الكبيرة إلا أنها يمكن أن تمتص جزء لا يستهان به من الطاقة العمالية العاطلة.خاصة في ظل البطالة المتزايدة والتي تطورت في الجزائر من ١٩,٨% سنة١٩٩٠ إلى ٢٦,٦ % [١٠]، والجدول الموالي يوضح هذا التطور.

الجدول رقم٢

(تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال المرحلة ١٩٩٠-٢٠٠٢

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
المعدل%	19.8	20.3	21.3	23.2	24.4	28.3	29.2	28.02	29.24	28.89	27.3	26.6

المصدر: بوصافي كمال، البطالة الهيكلية والبطالة الظرفية في الجزائر خلال المرحلة ١٩٩٠ – ٢٠٠٢، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد١٤، ٢٠٠٦) ص١٢٦

* دور الوكالات الوطنية في دعم تشغيل الشباب(١١)،...

امام تزايد اعداد العمال المسرحين وجمود عمليات الاستثمار بسبب الازمة الاقتصادية الخانقة والظروف الامنية الصعبة ،حاولت الدولة إنعاش سوق العمل عن طريق انشاء وكالات متخصصة لدعم وترقية الشباب نذكر اهمها :وكالة التنمية الاجتماعية ،الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،الوكالة الوطنية للقرض المصغر

أ- الوكالة التنمية الاجتماعية :لما انشئت وكالة التنمية الاجتماعية بموجب المرسوم التنفيذي رقم ٢٣٢/٩٦تطبيقا لما نصت عليه المادة رقم ٢٧/٥٩ المؤرخ في ٣١ديسمبر ١٩٩٥ المتعلق بقوانين المالية لعام ١٩٩٦

وقد تخصصت الوكالة في اول الامر بتمويل الشبكة الاجتماعية ،والتي تعنى بتقديم مساعدات نقدية الى ارباب العائلات ،حيث بلغ عدد

المستفيدين من اداءاتها حوالي ١٦٧٩٠٧ شخص الى غاية ١٩٩٨ فقط . كما سخرت الوكالة قروضا مصصغرة يتجاوز سقفها المالي ٣٥٠الف دينار مخصصة لفائدة الشباب البطال بمساهمة ذاتية منه تقدر ب ١٠٪ اذ وصل عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة سنتين فقط بعد انشائها الى حوالي ٤١٣٧مشروع

تخضع عملية الحصول على القروض المصغرة لكيفية مبسطة ،حيث يودع الملف لدى وكالة التنميةالاجتماعية التي تفصل فيها بمقتضى شهادة مطابقة بعدها يحول الملف مع الشهادة الى البنك الذي يقع على عاتقه تسديد مبلغ القرض .

اما بالنسبة لخريجي الجامعات العاطلين عن العمل فقد انشت الوكالة مايسمى بعقود ماقبل التشغيل ،والتي تبرم ما بين الوكالة والهيئة المستخدمة بضمان وظيفة للشاب المترشح لشغل منصب لمدة سنة قابلة للتجديد حسب رغبة المستخدم مع تكفل وكالة التنمية الاجتماعية باعباء الضمان الاجتماعي .

فالوكالة بمثابة همزة وصل بين المؤسسات الاقتصادية والشباب المتخرج من اجامعات لكن العائق الاساسي لهذه الوكالة يتمثل في ضعف الاشهار حيث ان اغلب الشباب يجهلونها .

ب-تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وأهدافها[١٢]،...:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: هي هيأة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني أنشئت عام ١٩٩٧، ويشكل جهاز دعم تشغيل الشباب أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري.

من الأهداف الأساسية لهذا الجهاز :

- تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات.
- تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

وبذلك يمكن باختصار تقديم المهام الأساسية للوكالة على النحو التالي :

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات لإنشاء مؤسسات مصغرة في مختلف مراحل المشروع.
- إعلام المستثمر الشاب بالقوانين المتعلقة بممارسة نشاطه.
- إبلاغ أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.

الجهاز موجه للشباب البطال من :

- أصحاب المبادرات للاستثمار في مؤسسة مصغرة الذين يظهرون استعدادا وميولا وتتراوح أعمارهم مابين ١٩ إلى ٣٥ سنة.
- يمتلكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه.
- كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع.

وباستثناء النشاطات التجارية البحتة، فإن الجهاز يمول كل نشاطات الإنتاج والخدمات مع مراعاة عامل المردودية في المشروع بحجم استثماري قد يصل حتى : ١٠ مليون دينار جزائري.وتلعب الوكالة دورا توجيهيا وإعلاميا بفضل شبكتها المتكونة من ٥٣ فـرع عبركامل ولايات الوطن وذلك من خلال [١٣]:

- حملات إعلامية وتحسيسية متواصلة .
- أسلوب المرافقة الفردية الذي انتهجته مع كل شاب مبادر للمجهودات التي بذلتها الوكالة لمعرفة إمكانيات كل منطقة في الجزائر والفرص التي توفرها في مجال الاستثمار.

وتتمثل أهميتها في خلق وإنشاء مؤسسات مصغرة لأنها تعد من أهم الشروط الأساسية لنجاح إستراتيجية التنمية، وهي تعتبر من أفضل الوسائل للإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكييفها و مرونتها، التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية و توفير مناصب الشغل و جلب الثروة، فهي إلى جانب الاستثمارات الكبرى بإمكانها رفع تحديات التنافسية و التنمية و غزو الأسواق الخارجية.

٣-آليات تمويل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب للمشروعات :

تتمثل استثمارات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب في إنشاء المؤسسات المصغرة الجديدة من طرف الشباب أصحاب المشاريع المؤهلين لذلك، و بذلك تمنح الإعانة من الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب حيث تم رفع الحد الأقصى للاستثمار من أربعة ملايين دينار(٤,٠٠٠,٠٠٠ دج) إلى عشرة ملايين دينار (١٠,٠٠٠,٠٠٠دج) و مشكل امتداد بعض المؤسسات المصغرة التي عرف نشاطها توسعا، سواء على الصعيد الإنتاجي و السوق أو في مجال خلق مناصب الشغل، و التي تجد نفسها في حالة عدم إمكانية توسيع قدراتها المحدودة الإجراءات القانونية للجهاز التي لا ترافق إلا المشاريع الجديدة.

ويتمثل تمويل الوكالة للمؤسسات المصغرة في صيغتين:

أ- التمويل الثنائي:

حيث تتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية من :

١- المساهمة المالية للشاب المستثمر، التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

٢- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الاستثمار.

التركيبة المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة هي موضحة في الجدول رقم (٣) :

الجدول رقم (٣) " الهيكل المالي للتمويل الثنائي ":

	المساهمة الشخصية للمستثمر	القرض بدون فائدة من طرف الوكالة
المستوى ١: قيمة الإستثمار أقل من ٢,٠٠٠,٠٠٠ دج	75%	25%
المستوى ٢: قيمة الاستثمار ما بين ٢,٠٠٠,٠٠١ دج و ١٠,٠٠٠,٠٠٠	80%	20%

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

ب - التمويل الثلاثي:

في هذه الصيغة يتشكل الاستثمار أو التركيبة المالية للاستثمار من :

- المساهمة المالية للشاب المستثمر، التي تتغير قيمتها حسب مستوى الاستثمار.

- القرض بدون فائدة الذي تمنحه الوكالة و يتغير حسب مستوى الاستثمار.

- القرض البنكي الذي يخفض جزء من فوائده من طرف الوكالة و يتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض .

التركيبة المالية للاستثمار حسب هذه الصيغة هي موضحة في الجدول :

الجدول رقم ٤" الهيكل المالي للتمويل الثلاثي "

المساهمة الشخصية للمستثمر		القرض بدون فائدة من طرف الوكالة	القرض البنكي	
المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناط ق الخاصة	المناطق الأخرى
05%	05%	25%	70%	70%
08%	10%	20%	72%	70%

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

أما تخفيض معدلات الفائدة فهي موضحة في الجدول التالي :

الجدول رقم ٥ " تخفيض معدلات الفائدة "

قطاعات الاستثمار	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات الأولية (الفلاحة ، الري و الصيد البحري)	90%	75%
القطاعات الأخرى	75%	50%

المصدر : منشورات الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب.

ويمر إنجاز الاستثمار بإيداع الملفات على مستوى فرع الوكالة، للدراسة، وإعداد دراسة الاستثمار وتسليم شهادات التأهيل. بعدها يتم إيداع الملفات لدى البنوك والتفاوض معها للحصول على موافقة لتمويل الاستثمار.

- *الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر*

تتولى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر تسيير جهاز القرض المصغر ومرافقة المشاريع الصغيرة التي تستوفي شروط السن، المهارة ومبلغ الاستثمار حيث لا يجب أن يقل هذا الأخير عن ٥٠,٠٠٠ دينار ولا يتعدى مبلغ ٤٠,٠٠٠ دينار(٢٨)، وعند تلك الشروط تستفيد المشاريع المؤهلة من مختلف المزايا المالية والجبائية التي يحددها التنظيم(٢٩)، وعلى الخصوص تقدم الوكالة قرض بدون فائدة عندما تتعدى تكلفة المشروع ١٠٠,٠٠٠ دينار، أين يخصص لتكملة مستوى المساهمة الشخصية المطلوبة من أجل الاستفادة من قرض بنكي والإعانة المقدمة من طرف الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر.

- *صناديق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .*

على اعتبار أن مشكلة التمويل هي أهم مشكلة تواجه قطاع المؤسسات

ص.و.م بسبب قلة الضمانات التي يمكن أن توفرها للبنوك، فإن السلطات العمومية قد أعطت أهمية بالغة لإنشاء مؤسسات الضمان ، فأنشأت في هذا الإطار المؤسستين التاليتين:

١. صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسط:

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سنة ٢٠٠٢، ويتولى إقرار أهلية المشاريع للحصول على ضمانات القروض الضرورية لتحقيق الاستثمارات المتعلقة بالإنشاء و التوسع، وعلى الرغم من الأهمية البالغة التي حضي بها الصندوق وذلك بالنظر إلى المهام التي كلف بها والنتائج المنتظرة منه، إلا أن النتائج المحققة كانت هزيلة جدا، فبعد ثلاثة سنوات من إنشائه لم يعتمد سوى ٨٥ ملف ضمان، بقيمة ١,٦ مليار دينار، وفي منتصف سنة ٢٠٠٩ وصل إجمالي عدد الضمانات إلى ٣٦٨ ضمان؛ أي بمعدل ٥٢ ضمان سنويا على مستوى الوطن. والجدول التالي يبين حصيلة الصندوق منذ إنشاءه إلى ٣١ أوت ٢٠٠٩.

جدول رقم ٦: حصيلة الضمانات المقدمة من طرف صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

عدد الضمانات المنوحة	القيمة الإجمالية للمشاريع	قيمة القروض المقدمة	قيمة الضمانات المنوحة	عدد مناصب الشغل
٣٦٨	٤٣,٦ مليار دينار	٢٤,٩ مليار دج	٩,٤ مليار دج	٢١٨٢٤

المصدر: موقع صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأنترنت.

٢.صندوق ضمان قروض الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أنشئ الصندوق(CGCI) بناءا على مبادرة من الحكومة لدعم إنشاء و تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الحصول على الائتمان البنكي، وذلك عن طريق تقديمه للضمانات اللازمة بهدف تغطية كافة المخاطر المرتبطة بقروض الاستثمارات المنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وتبرز نية الدولة في هذا المجال من خلال نسبة مساهمة الخزينة العمومية في رأس مال الصندوق حيث حددت بنسبة ٦٠٪، وذلك لإبراز قدرة الصندوق على امتصاص المخاطر الناجمة عن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والممولة من طرف البنوك.

يتولى الصندوق ضمان تعويض القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشرط أن توجه إلى تمويل الاستثمارات

المنتجة للسلع والخدمات، والمؤسسات المستفيدة من ضمانات الصندوق يفرض عليها توجيه القرض البنكي في تمويل استثمارات التوسع، الإنشاء وتجديد المعدات، واستثنى الصندوق بعض القطاعات من إمكانية استفادتها من الضمانات التي يقدمها، مثل قطاع الفلاحة، النشاطات التجارية والقروض الاستهلاكية.

على غرار صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (FGAR)، فإن صندوق ضمان قروض استثمارات الصغيرة والمتوسطة بدوره كان نشاطه ضعيفا جدا، حيث لم يقدم أي ضمانا منذ إنشائه في سنة ٢٠٠٤ إلى غاية سنة ٢٠٠٨، وفي نهاية سنة ٢٠٠٩ وصلت الحصيلة الإجمالية للملفات المعتمدة ٣٥٢ ملفا لقروض بقيمة ٩,١٣ مليار دينار.

على الرغم من مساعي الدولة في إطار زيادة دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن القطاع لازال يعاني العديد من العراقيل وفي واقع الأمر تلك العراقيل تعاني منها معظم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر، والشكل البياني التالي يوضح العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر

شكل رقم ٧: العشرة معوقات الأولى للاستثمار في الجزائر(بالمائة):

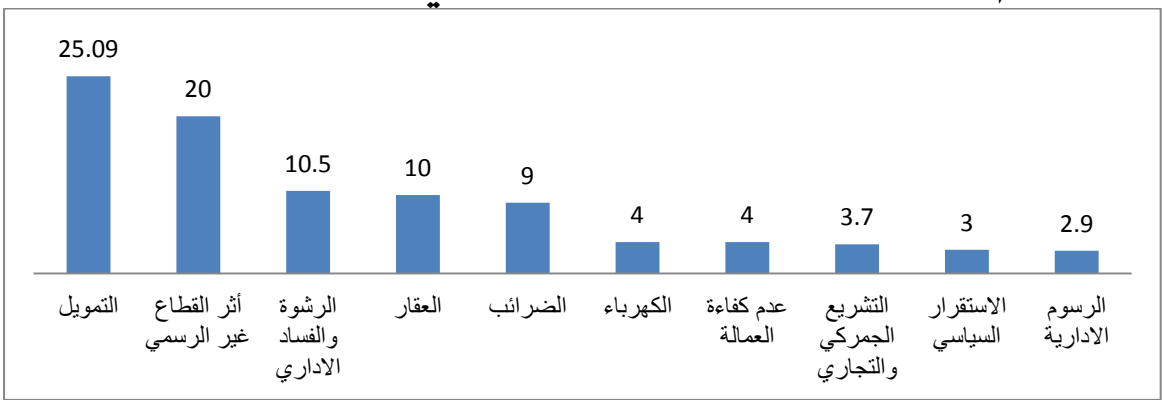

المصدر: تقرير البنك العالمي ٢٠١٠، أنظر موقع الواب:
http://rru.worldbank.org/BESnapshots/Algeria/default.aspx

يلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه، أن تلك المعوقات تؤثر بشكل كبير على دخول رؤوس الأموال الأجنبية، وخلق المؤسسات في الجزائر، وتمثل إشكالية التمويل أهمها حيث تمثل نسبة ٢٥,٠٩ ٪من إجمالي معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث صنفت الجزائر في جوان ٢٠١٠ من قبل البنك العالمي في المرتبة ١٣٨ من حيث قدرتها على تلبية طلبات المقرضين.

ثالثا-دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من البطالة بالاستفادة من بعض التجارب العالمية :

برنامج "ميدا" لتنمية م ص م في الجزائر:

يندرج هذا البرنامج في إطار التعاون الأورو-متوسطي، ويهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لـ م ص م من خلال التأهيل، وقد تم تحقيق إلى غاية جوان ٢٠٠٤، حوالي ٤٠٠ عملية تأهيل وتشخيص وتكوين في إطار الدعم المباشر وكذا إنجاز جهاز لتغطية الضمانات المالية بقيمة ٢٠ مليون أورو سيحسن من إقراض المؤسسات.

التعاون مع البنك الإسلامي للتنمية:

تم الإتفاق على فتح خط تمويل لـ م ص م، وكذا تقديم مساعدة فنية متكاملة لدعم استحداث نظم معلوماتية ولدراسة سبل تأهيل الصناعات الوطنية لمواكبة متطلبات العولمة والمنافسة وإحداث مشاتل (محاضن) نموذجية لرعاية وتطوير م ص م، وتطوير التعاون مع الدول الأعضاء ذات التجارب الناجحة كماليزيا، أندونيسيا وتركيا.

التعاون مع البنك العالمي

البنك العالمي[١٤]: تم التعاون مع فرع البنك العالمي وهو الشركة المالية الدولية التي قامت بإعداد برنامج تقني بالتعاون مع برنامج "شمال إفريقيا لتنمية المؤسسات"NAED عن طريق برنامج واحد يعمل على وضع حيز التنفيذ" لبارومتر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " قصد متابعة التغيرات التي تطرأ على وضعيتها. وسيتدخل هذا البرنامج أيضا في إعداد دراسات اقتصادية لفروع النشاط. وهدف البرنامج هو الرفع من عرض ونوعية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذا تحسين الخدمات المصرفية مثل الاعتماد الإيجاري Leasing، وعقود تحويل الفواتير Factoring مع التكوين في الميدان، كما سيتم انطلاق مؤسسة في ميدان المالية المصغرة Micro -Finance مع متعاملين أوروبيين.

التعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

تم الاتفاق على مساعدة فنية لتأهيل م ص م في فرع الصناعات الغذائية، والتي جسدت إحداث وحدة لتسيير البرنامج واختيار مكتب دراسات لتشخيص هذا الفرع.

التعاون الثنائي

وفي مجال التعاون الثنائي، وخصوصا في مجال التكوين والاستشارة، انتقل برنامج التعاون الجزائري الألماني (PME/conform) إلى مرحلته الثالثة، حيث أنه وبعد أن أنهى تكوين مجموعة من الخبراء في هذا الميدان بالإضافة إلى مهام التكوين والاستشارة المتوفرة للمؤسسات والجمعيات المعنية، قام هذا البرنامج بتوسيع شبكته لمراكز الدعم المتواجدة في مختلف جهات الوطن.

- التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توجد العديد من الدول التي استطاعت ان تقوم بتطوير وتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة والمساهمة الإيجابية في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية نذكر بعضا منها:

١- *التجربة الكورية:*

في الفترة ١٩٦٢-١٩٦٦ وضعت كوريا مجموعة من الخطط الاقتصادية التي بدأتها بخطة التنمية الاقتصادية الأولى وتستهدف هذه الخطط جميعا إحداث تغيير جذري في هيكل الاقتصاد القومي وفي ربع القرن الماضي تضاعف إجمالي الناتج القومي الإجمالي ليقترب من الثلاثين مرة، وكان احد أسباب هذا النجاح الكبير، وبلغ نمو الصادرات سنويا ٤٠ ٪ في هذه الفترة، بل ان صادرات بعض المنشآت الصناعية تجاوزت ٩٠٪ من إنتاجها، حيث وضعت الحكومات المتتالية تنظيما مرتبطا بتنمية الصناعات الصغيرة يتمثل فيما يلي:

- انشاء هيئة تدعيم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- توجيه الصناعات الصغيرة والمتوسطة الى التصدير ،

- تم انشاء بنك متخصص في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام ١٩٦١ يهدف الى دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة لتلك المنشآت واتبع هذا البنك أسلوب تقديم القروض والتسهيلات والائتمانية بالعملات المحلية والأجنبية، وقبول الودائع والمشاركة في رؤوس أموال المشروعات وعمليات النقد المحلي والأجنبي وتقديم الخدمات الاستثمارية في الأعمال الإدارية والفنية، مع تقديم حافز للمصدرين عن طريق دعم أسعار الفائدة من هذه القروض بالعملة المحلية بمنحهم أسعار فائدة تفضيلية.

٢- *التجربة الماليزية:*

على غرار تجارب الدول المختلفة التي أثبتت أن الجامعات والمعاهد

البحثية هي انسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، قامت ماليزيا في إطار الخطة الاقتصادية ١٩٩٦-٢٠٠٥ التي تعتمد على سياسة التجمعات الصناعية كحاضنات للأعمال، بإنشاء عدد من المؤسسات من اجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية Malaysian Technology Development Corporation-MTDC التي تم إقامتها عام ١٩٩٧ من اجل نقل وتسويق الأفكار الإبداعية من الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين الجهات وسوق العمل، وتمثل هذه الشركة مركزا لاحتضان المشروعات الصغيرة الجديدة، ثم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة مثل مجالات الوسائط المتعددة والتكنولوجية الجوية وقد قامت هذه الشركة حديثا بتنمية مراكز لتطوير التكنولوجيا تعمل على تنشيط البحث والتطوير ، والتطوير التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة.

٣- *التجربة اليابانية* : (١٥):

وتعتبر التجربة اليابانية في تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة واحدة من أغنى التجارب العالمية ، ومن الدروس المستفادة من التجربة اليابانية في التنمية كثيرة ويأتي في مقدمتها ما يلي - : الاعتماد بشكل أساسي على الدعم المباشر من الدولة ، حيث يعتبر دور القطاع الخاص في دعم هذا القطاع هامشياً.

- نهضة اليابان الصناعية قد قامت بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة وليس كما يظن البعض أنها قامت على المشروعات الكبيرة والعملاقة.

-الاهتمام بالجودة وعمل الاختبارات اللازمة لتحقيق التميز وذلك هو ما يميز المنتج الياباني عن غيره من منتجات الدول الأخرى ، لذا يجب أن يولي القائمين على المشروعات الصناعية موضوع الجودة كل اهتمامهم.

- يعتبر النظم الخاصة بالمصانع المقامة بشكل أجنحة صناعية إحدى الطرق الممكن تطبيقها حيث يتم تجهيز مبنى على شكل أجنحة تؤجر للمستثمرين في المشروعات الصغيرة وفق شروط محددة ولمدة ايجابية محددة.

التجربة الاندونيسية: تم إنشاء المؤسسة العامة لتأمين التمويل

والائتمان في اندونيسيا عام ١٩٧١ بقرار ومساهمة حكومية، وذلك للعمل على تغطية المخاطر المؤدية لتعثر القروض الموجهة للمشروعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء. ومن خلال بنك اندونيسيا تم إنشاء وحدة لتوفير التمويل والائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال تمويل رأس المال العامل فقط، على أن تبلغ نسبة الضمان ٧٥٪ من قيمة القرض الذي تبلغ قيمته تقريباً ١٥ ألف دولار. وتبلغ نسبة الضمان، ٣٪ من قيمة القرض تدفع لمرة واحدة للقروض التي تتراوح مدتها من ٣- ٥ سنوات، و١٪ للقروض التي تقل مدتها عن سنة واحدة.

٤: التجربة المصرية(١٦)::وفي جمهورية مصر العربية تم إنشاء شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات الصغيرة كشركة مساهمة عامة، طبقاً لقانون الشركات المصرية رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١، بمساهمة من تسعة بنوك مصرية وذات ملكية مشتركة، وشركة تأمين، وكان ذلك في عام ١٩٩١. وتهدف الشركة إلى تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية وتطويرها من خلال تيسير حصول تلك المشروعات على الائتمان المصرفي اللازم لإقامة المشروع، أو لتطوير أدائه، أو تيسير مزاولته للنشاط، وذلك كله من خلال توفير الضمان للأموال الممنوحة من قبل البنوك، وتمارس الشركة عملها من خلال اتفاقية تم توقيعها مع اثنين وثلاثين بنكاً في مصر.

وتقوم الشركة بتغطية ما نسبته ٥٠٪ من قيمة التمويل المطلوب، على أن يكون الحد الأدنى لقيمة الضمان للمنشأة الواحدة ١٠ آلاف جنيه والحد الأقصى ٧٠٠ ألف جنيه مصري، وعليه، يمكن للمنشأة أن تحصل على تمويل يتراوح ما بين ٢٠ ألفاً إلى ما مقداره ١,٤ مليون جنيه، وتبلغ مدة الضمان ما بين ستة أشهر وخمس سنوات كحد أقصى ويجوز مدها، كما يجوز أن تكون هناك فترة سماح. وتتقاضى الشركة ١٪ سنوياً من رصيد القرض أو التسهيل كمصروفات إدارية. وتقدم الشركة أنواعاً مختلفة من الضمانات تتمثل في ضمانات الأطباء والصيادلة والمراكز الطبية ومعامل التحليل، وقروض الصندوق الاجتماعي، إضافة إلى عدد آخر من النشاطات المختلفة. وقد تمكن برنامج ضمان مخاطر القروض المنفذ في هذه الشركة من تحقيق نتائج كبيرة خلال السنوات الخمس الأولى من عمله، حيث تمكن من توفير تمويل قيمته ٦٩٧ مليون جنيه، ضمنت الشركة منها ٣٣٥ مليون جنيه، ومتوسط قيمة القرض الواحد ١٤٣ ألف جنيه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتقتضي السياسة المتبعة حالياً

في الشركة عدم الموافقة على ضمان أي مشروع ما لم يكن ممولاً ذاتياً بنسبة ٣٠٪ إلى ٥٠٪ من قيمة الاستثمار الكلية.

رابعا-المعوقات والمشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

إن نمو وتطور قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم يواجه مجموعة من المشاكل، وهذه قد تكون مختلفة من منطقة لأخرى ومن قطاع لآخر ولكن هناك بعض المشاكل التي تعتبر مشاكل موحدة أو متعارف عليها تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم. وتعتبر طبيعة المشاكل التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة متداخلة مع بعضها البعض. وبشكل عام يعتبر جزء من هذه المشاكل داخلي وهي المشاكل التي تحدث داخل المؤسسة أو بسبب صاحبها، في حين أنها تعتبر مشاكل خارجية إذا حدثت بفعل تأثير عوامل خارجية أو البيئة المحيطة بهذه المنشآت. ومن خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة بهذا الخصوص، كان بالإمكان تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبشكل عام في كافة أنحاء العالم:

١. كلفة رأس المال: إن هذه المشكلة تنعكس مباشرة على ربحية هذه المشروعات من خلال الطلب من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدفع سعر فائدة مرتفع مقارنة بالسعر الذي تدفعه المنشآت الكبيرة. إضافة إلى ذلك تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها.

٢. التضخم: من حيث تأثيره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. وهنا تعترض هذه المنشآت مشكلة رئيسية وهي مواجهتها للمنافسة من المشروعات الكبيرة مما يمنعها ويحد من قدرتها على رفع الأسعار لتجنب أثر ارتفاع أجور العمالة وأسعار المواد الأولية.

٣. التمويل: تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض المؤسسات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس – الأولية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج). ونظراً لهذه المخاطر تتجنب البنوك التجارية توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات نظراً لحرصهم على نقود المودعين.

٤. الإجراءات الحكومية: وهذه مشكلة متعاظمة في الدول النامية خصوصاً في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

٥. الضرائب : يعتبر نظام الضرائب أحد أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم. وتظهر هذه المشكلة من جانبين سواء لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث ارتفاع الضرائب وهي كذلك مشكلة للضرائب، نظراً لعدم توفر البيانات الكافية عن هذه المنشآت مما يضيق عمل جهاز الضرائب.

٦. المنافسة : المنافسة والتسويق من المشاكل الجوهرية التي تتعرض لها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وأهم مصادر المنافسة هي الواردات والمشروعات الكبيرة.

٧. ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء إلى الاستيراد وتغيرات أسعار الصرف

المطلب الثالث: دور منظمات المجتمع المدني في التنمية

اولا-مفهوم التنمية: لقد كثر استعمال هذا المفهوم بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وفرض نفسه بحدة في كل اللقاءات والمؤتمرات العالمية وأصبح موضوعا خصبا للدراسة والبحث في جل الحقول المعرفية، واقترنت في غالب الأحيان بمفاهيم التقدم والتحديث، هذا التعدد والإختلاف في تناول المفهوم جعل منه يشكل على الدوام أحد المفاهيم الأكثر غموضا وضبابية اعتبارا لطبيعته المعقدة التي تتغير باستمرار.[٧١] وأن المقاربات الكلاسيكية تعاملت مع قضايا التنمية إما من خلال أطر اقتصادية حينا، أو سياسيا حينا آخر أو قانونية أو إدارية حسب مقتضى الحال أكثر من التعامل معها كحقيقة اجتماعية لها انعكاساتها المتعددة الجوانب في حياة كل مجتمع. ولكن نادرا ما تم التعامل مع تلك الظاهرة بطريقة تكاملية على أرض الواقع الإجتماعي.

مفهوم المجتمع المدني: من الصعب أن نعطي تعريف جامع مانع لهذا المفهوم لاختلاف الحقول المعرفية التي تناولته و تعاقب التحولات الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الدول.

- فما المقصود إذن بالمجتمع المدني؟
- ما هو دور المجتمع المدني في إنجاح البرامج التنموية وتفعيل الأهداف التي جاءت لأجلها المبادرة الوطنية للتنمية البشرية؟

يشكل المجتمع المدني مكانة مركزية في فلسفة المبادرة الوطنية للتنمية

البشرية، فمشاركة منظمات وهيئات المجتمع المدني هي بمثابة تفعيل وتجسيد للمقاربة المندمجة التشاركية، وقبل أن نتحدث عن وزن هذه المنظمات نقف أولا عند تحديد لمفهوم المجتمع المدني والسياق العام لظهوره، وقوته داخل المسار التنموي وعلاقته بالدولة المركزية في إطار مفهوم الحكامة الجيدة.

عوامل الاساسية لمساهمة المجتمع المدني في التنمية:

ان هناك عدة عوامل أساسية للنهوض بالمجتمع المدني حتى يمكنه الاستمرار والمساهمة الفعالة في التنمية :

١- تعزيز الديمقراطية وتمتع المواطنين بكامل الحقوق والحريات دون تمييز، بحيث يشعر المواطن بالحرية والمساواة امام القانون، حيث أن قدرة المجتمع على العمل بفاعلية نحو التنمية تزداد معازدياد مساحة الديمقراطية.

٢- الايمان بان الشعب مصدر السلطات متمثلاً بالمنظمات والمؤسسات والتجمعات لغرض المساهمة في الرقابة على الدولة والمجتمع.

٣- توفير مستلزمات عمل المنظمات المدنية لتمارس دورها الفاعل في تشخيص الظواهر السلبية والعمل على تجاوزها.

٤- الاعتراف رسمياً باشراك منظمات المجتمع المدني في لجان الاستشارة وصنع القرار لتحقيق الديمقراطية وتعزيزها، واسهام المجتمع المدني في التنمية من خلال المشاركة المباشرة وغير المباشرة في مفاصلها وبرامجها.

ثانيا-أنواع المقاربات النظرية للتنمية

أولا : المقاربة السياسية.

الحديث عن التنمية الحقيقية صار مرتبطا أشد الارتباط بما يشهده المجتمع من تحولات تمس مجالات الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان، فالتقارير الدولية المكلفة بإصدار تقييم حول أوضاع التنمية البشرية أصبحت تعتمد على مؤشرات ذات طبيعة كيفية ممثلة في الأوضاع السائدة بالبلدان، ومدى احترامها لحقوق الإنسان وتطبيق للقانون على كافة شرائح المجتمع بدون تمييز، و اللجوء لخيارات الشعب وتكريس مبدأ الديمقراطية التشاركية والحكامة الجيدة في تدبير الشأن المحلي، هذه المبادئ تشكل المرتكز الرئيسي لقياس التنمية البشرية ومدى تطورها، فالتنمية اليوم مرتبطة بتوسيع قدرات وخيارات الناس، فالتنمية لن

تكون فعلية و في صالح الشعب إلا إذا كانت قائمة على أسس ديمقراطية تؤمن بالشفافية والمشاركة لكل أركان التغيير Agent of change: من منظمات المجتمع المدني وهيئات حكومية والقطاع الخاص والجامعات ووسائل الإعلام... إلخ في العملية التنموية، "التنمية الديمقراطية تعمل على تكريس مبادئ المشاركة والإدماج من أجل تقدم اقتصادي، اجتماعي، ثقافي وسياسي."[٢]

فالديمقراطية تساعد على تفعيل المؤسسات التي تعمل في مجال الدفاع عن الحقوق الضرورية للإنسان، وأن المسار التنموي بإمكانه خلق ظروف ملائمة لترسيخ الممارسات الديمقراطية في المجتمع، وأن الديمقراطية تساهم في تكريس الأمن والاستقرار الاجتماعي وتحقيق العدالة وترشيد الموارد المتاحة وتحسين أداء المؤسسات " إن الديمقراطية هي ديمقراطية ذات محتوى اجتماعي واقتصادي ملموس يحقق الأمن والاستقرار والرفاهية والسعادة للناس. كما أن التنمية الحقيقية هي تنمية شاملة يشكل فيها الرأسمال البشري والرأسمال الرمزي مكونات متفاعلة تحقق الغايات القصوى للديمقراطية"[٣] ، كما أن الديمقراطية تتعارض مع فكرة الثورة، وأن هدفها الرئيسي يبقى هو الحد من السلطة و الهيمنة وهذا الأمر يشير إليه كذلك السوسيولوجي الفرنسي " آلان تورين" Alain Touraine في مؤلفه ما هي الديمقراطية؟ حيث يقول " ليس هناك مبدأ ذو أهمية مركزية، بالنسبة لفكرة الديمقراطية، أشد من أهمية الحد من سلطة الدولة التي ينبغي عليها احترام الحقوق الإنسانية الأساسية. إلى ذلك كيف للمرء أن ينسى أن الخصم الرئيسي للديمقراطية في عصرنا هذا لم تكن ملكية الحق الإلهي أو سيطرة إحدى الأوليغارشيات الملاكين العقاريين أو الإقطاعيين، بل كان التوتاليتارية، وإنه ليس هناك ما هو أهم، لمكافحة هذه التوتاليتارية، من الاعتراف بحدود سلطة الدولة."[٤]

من بين ما تقوم به الديمقراطية هو مساهمتها في فتح المجال للإمكان البشري من المشاركة في صنع القرارات وصياغة الأهداف وتشجيع فرص الخلق والإبداع، فالعلاقة بين الديمقراطية والتنمية متبادلة وأن كل منهما يؤثر في الآخر، فالتنمية تؤثر في الديمقراطية وتتأثر بها في الوقت نفسه، فإذا كانت الديمقراطية توفر الإطار المؤسسي المنظم والمحفز لبنيات المجتمع والمنظمات الغير الحكومية و كل الفاعلين المتدخلين، فإن التنمية بالمقابل تخلق الإطار الملائم لتطور الديمقراطية فالمجتمع يحتاج لكل أفراده وكل القوى الحية من أجل التطور والتقدم، فالرأسمال البشري أصبح هو الحاسم والمحرك لأي عملية تنموية، " فالمجتمع مهما بلغ أفراده

من التميز والعبقرية والقدرة، لا يمكنه التحرك صوب التنمية البشرية، ما لم يمتلك أفراده أيضا نظاما للعمل الاجتماعي، تتسم بالفاعلية والكفاءة فالتنمية البشرية لابد أن تشمل رأس المال الاجتماعي في آن واحد (...) ويشير الرأسمال الاجتماعي إلى النظام المؤسسي والعلاقات والعادات والتقاليد التي تؤثر على كافة الجوانب في المجتمع بما ينعكس على التفاعلات الاجتماعية والاقتصادية ذات التأثير المباشر على عملية التنمية واستمراريتها."[٥] وتقاس الديمقراطية بمدى استقلالية الفعل الذي تقوم به الحركات الاجتماعية بمختلف توجهاتها، "إن صلاحية الديمقراطية لا تقاس إلا بمدى مساهمتها في تحديث المجتمع و تعبئة كل المواطنين لتدبير امثل لشؤونهم."[٦]، و من التوجهات الوازنة في مجال التنمية البشرية نجد مسألة الانتقال الديمقراطيى وتشهده المجتمعات من احترام لحقوق الإنسان وإرساء دعائم تقوم على الإشعاع للثقافة الديمقراطية وأن أي تراجع للمسلسل الديمقراطي قد تكون له عواقب على التنمية، فالمجتمعات التي تسود فيها الأنظمة الاستبدادية يصعب فيها نجاح البرامج التنموية وأنها تعرقل مسالة تحرير الإمكان البشري واستثماره بشكل ملائم، "إن تنمية الرأسمال البشري، تنمية قدرات الإنسان / المجتمع لا تأتي قسرا، ولا تتحقق في مناخ استبدادي، أو بناء على قرار سلطوي. كما أن العدل الاجتماعي لا مكان له في ظل نظام الحاكم فيه هو الكلمة / الحق النافذة، وهو الصواب والمرشد والموجه الهادف، الحرية آلية تطوير حضاري وهي في الآن نفسه ثمرة متطورة النضج لهذا التطوير."[٧]

ومن الحركات الاجتماعية التي يعتبر مشاركتها أمرا حاسما لبناء الصرح الديمقراطي هناك منظمات المجتمع المدني، وهذا الأمر أكد عليه كذلك أحد رواد علم الاجتماع السياسي والمهتمين بمسألة الديمقراطية، وهو A.De.Tocqueville والذي عمل على الرفع من شأن " الرابطة بين مقادير المجتمع وممارسة السياسة ودعم الترابط المدني والعادات الجوهرية الأساسية للمؤسسات الديمقراطية المستقرة والفعالة، فالمجتمع المدني القوي لا يدعم فقط المساءلة ولكن يؤدي أيضا إلى تمثيل وفعالية الديمقراطية. إن المجتمع المدني المزدهر هو مفتاح الديمقراطية. فالمؤسسات التطوعية تمثل تدعيما مؤسسيا رئيسيا للأحزاب السياسية الديمقراطية وأداء الحكومة والمؤسسات الاجتماعية الأخرى تتأثر بقوة بانغماس المواطن في شؤون المجتمع"[٨]، لكن الملاحظ هو أن قضية التنمية

السياسية لازالت تسير بوثيرة ضعيفة لوضع حد للسيطرة التي تقوم بها الأنظمة التوتاليتارية، وأن الديمقراطية وحقوق الإنسان لازالت مقيدة رغم ما يمكن لا يحققه النسق السياسي كمحرك التنمية و الدور الفعال الذي يلعبه في إنجاح المسار التنموي، ومن المجتمعات التي تعاني هي كذلك من صعوبات التأسيس لمشروع ديمقراطي حقيقي، هنالك البلدان العربية والتي تعرف مؤشرات متدنية في معدلات التنمية البشرية كما أشار إلى ذلك تقرير التنمية الإنسانية العربية لسنة ٢٠٠٢، والذي خلص إلى أن هذه البلدان عليها إعادة التأسيس وبناء المجتمع القائم على :

" ⋆ الاحترام القاطع للحقوق والحريات الإنسانية باعتباره حجر الزاوية في بناء الحكم الصالح المحقق للتنمية الإنسانية.

⋆ تمكين المرأة العربية عبر إتاحة جميع الفرص، خاصة تلك الممكنة من بناء القدرات البشرية.

⋆ تكريس اكتساب المعرفة وتوظيفها بفعالية في بناء القدرات البشرية وصولا إلى تعظيم الرفاه الإنساني."[٩]

فالحرية لها مكانتها في توفير الظروف المناسبة لإنشاء اقتصاد تنافسي وقادر على جلب الإستثمارات الخارجية وخلق فرص الشغل ومحاربة كل مظاهر الإقصاء الإجتماعي، وترسيخ قيم الديمقراطية البناءة والمشاركة الفعالة لكل أفراد المجتمع، " فالمشاركة السياسية والمعارضة جزءان تأسيسيان من عملية التنمية ذاتها [...] التنمية هي تعزيز للحرية"[١٠]، و يعتبر الاقتصادي الهندي "أمارتيا صن"Amartya sen أن " دعم وتعزيز الحرية الإنسانية هو في آن واحد الهدف الرئيسي والوسيلة الأساسية للتنمية."[١١] ، و أن النزوع نحو التنمية المحلية يبدأ بالتدبير الجيد للشأن المحلي والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية في إطار العدالة الاجتماعية وتمكين الجميع من الاستفادة من الخيرات المحلية، فلا تنمية وطنية إلا بعد التنمية المحلية، ومن جملة ما تدعو إليه التيارات الحديثة للتنمية هو ضرورة " الإهتمام بالتنمية المحلية كمشروع شامل ومتكامل ينطلق من المجال المحلي آخذا في الإعتبار كل مكوناته التاريخية والإجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية [...] وعموما يقضي هذا المنحى الجديد بضرورة الإنتقال بمفهوم التنمية من النظريات والنماذج والمشاورة والمشاركة الفعلية من طرف السكان المحليين قصد إعطاء حظوظ أوفر لنجاح أي مشروع تنموي."[١٢] فمن رهانات التنمية المحلية هو تعبئة الإمكانات والموارد والطاقات المحلية لتطوير المردودية والإنتاجية وتحسين نمط العيش للساكنة المحلية، وضمان الحريات العامة لكافة

الأطراف في التسيير والتدبير وأن افتقاد الحرية ينعكس سلبا على تحقيق الرفاه الإنساني، فالتقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية أكد على أن "القصور في الحرية يضعف التنمية الإنسانية ويشكل أحد أكثر مظاهر تخلف التنمية السياسية، وبينما تنص الدساتير والقوانين والتصريحات الحكومية على قبول الديمقراطية وحقوق الإنسان بحكم القانون، فإن التطبيق الفعلي لها يهمل أويجري إغفاله عمدا في أحيان أخرى.

وفي حالات كثيرة يتسم نمط الحكم بوجود جهاز تنفيذي قوي يسيطر على جميع أجهزة الدولة، وسط غياب لشبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة، فالديمقراطية التمثيلية حيث وجدت، ليست دائما حقيقية، وغالبا ما تلجم حريات التعبير والتنظيم وتغييب المعايير الحديثة للشرعية."[١٣] فمن أجل تكريس ملموس للديمقراطية الحقيقية والتنمية الشاملة ينبغي تبني نظام منفتح لأجهزة الدولة على المستوى الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي... إلخ، ووقف استبدادية الأنظمة الشمولية التوتاليتاريا الشمولية.

ثانيا: المقاربة الثقافية:

من الأبعاد التي يأخذها التنمية يمكن أيضا الحديث عن البعد الثقافي، و أن التحولات العالمية اليوم و مخلفات العولمة تطرح معها إشكالية الحفاظ عن الهوية الثقافية و حماية الإرث الحضارية و التاريخي، فالعوامل الفكرية و الثقافية تحتل موقعا مركزيا في أي حلم تنموي و نهضوي، و أن الحفاظ عن القيم المجتمعية والإشعاع لثقافة مجتمع معين على الصعيد العالمي و الإستفادة من إيجابيات العولمة قد يساهم في الدفع بعجلة التنمية الثقافية و أن تكون الثقافة دافعا للتقدم والإزدهار.

- فما المقصود بالتنمية الثقافية؟
- ما هي العلاقة التي تربط الثقافة بإشكالية التنمية؟
- كيف يمكن أن تساهم الثقافة في تحقيق التنمية؟

جل الدارسين والمهتمين بالحقل الثقافي يرون في " الثقافة [...] عبارة عن نسق من المقولات المفاهيمية والإدراكية التي بواسطتها يقوم عامة الناس بترميز تجاربهم الخاصة، وتنظيم محيطهم الاجتماعي والطبيعي. وتتكون تلك الثقافة من العادات والتقاليد الشعبية والمهارات العلمية وأنماط التفكير والإحساس والسلوك الجماعي."[١٤] وأن " التنمية الثقافية

تعني الإرتقاء بالفكر والثقافة من درجة دنيا إلى درجة أرقى أو أسمى."[١٥]

" إنها التدبير المعقلن للتعدد الثقافي الذي يتميز به مجتمع من المجتمعات. والغاية من ذلك التدبير هي تحرير الطاقات الإبداعية لمختلف الشرائح الاجتماعية حتى تتمكن من المساهمة في البحث عن أنجع الحلول للمشاكل التي تواجهها في حياتها اليومية."[١٦] ويعتبرها - الثقافة - P.Bordieu بأنها " مجال العنف الرمزي بامتياز، كما ومن أهم ما يتميز به هذا النوع من العنف أنه يفرض على الوعي الفردي والجماعي مشروعية بعض الرموز والأفكار والدلالات [...] هي بحث ديناميكي عن نسق تفسيري وتعليلي شامل، يؤسس ويحين ويعقلن الممارسات الثقافية وعددا من السلوكات الاجتماعية."[١٧] والبعد الثقافي سيعرف رواجا كبير مع ظاهرة العولمة وما تطرحه من تحديات اتجاه ثقافة و قيم الأقلية، والهيمنة التي تحاول الثقافات الغربية تكريسها ومحاولة كوكبة أو أمركة الثقافة، هذه الأوضاع ستؤدي إلى ظهور حركات اجتماعية وثقافية وسياسية تنادي بضرورة الحفاظ على التنوع الثقافي " تلك الحركات ترى أن أهمية التنوع الثقافي بالنسبة للتوازنات الاجتماعية والسياسية، لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجي بالنسبة للتوازنات الطبيعية والبيئية. وهكذا صارت التنمية الثقافية أحد الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية كما تتصورها أغلب المؤسسات والمنظمات الدولية"[١٨]

وينظر للتنمية الثقافية على أنها تلك الصيرورة التي تعبر عن " الإنتقال من الأنساق الثقافية الخاصة بالمجتمعات المتخلفة (البدائية أو التقليدية) إلى الأنساق الخاصة بالمجتمعات الغربية المتقدمة، مع ما يستلزمه ذلك من تخل عن القيم والتقاليد والعادات والمعتقدات وأنماط العيش وكافة السمات الروحية والوجدانية التي تتميز بها المجتمعات المتأخرة. من هنا جاء التمييز بين الثقافة الحديثة التي تعتبر متقدمة ومتحررة وعقلانية وحاملة لقيم التقدم والتطور والثقافات البدائية أو التقليدية التي توصف عادة بالتأخر والتخلف، وتعتبر عائقا أمام نمو المجتمع وتطوره"[١٩] فالتمييز هنا يتم بين الثقافة التي تحملها النخب والثقافة الشعبية التي تكبح مسار التقدم والنمو، في حين تقود الأولى نحو الرفاه والإزدهار.

ومن الإتجاهات النظرية التي تأخذ من الثقافة الغربية النموذج المثالي ومعيارا للثقافة المتقدمة هناك المنظور التطوري للتنمية الثقافية، من ابرز ممثلي هذه النظرية التطورية نجد :Spencer – Taylor – Morgan والفكرة الأساسية لهؤلاء الرواد هو أن "التطور قانون كوني، تخضع له كل

المجتمعات والثقافات البشرية."[٢٠] لكن هناك من يرفض هذه النظرية الإثنومركزية المتمركزة حول الثقافة الغربية باعتبارها النموذج المثالي type-ideal، وحجتهم في ذلك هو تأكيدهم أن بلورة التنمية الثقافية تقتضي إحداث قطيعة مع التصورات النخبوية وان " توظيف الموروث الثقافي التقليدي والإستفادة منه من العوامل المساعدة على الإندماج السليم في الحداثة."[٢١] كما أشار إلى ذلك G.Balandier فالمقاربة الوظيفية للتنمية الثقافية تقف في موقع مخالف للنظرية التطورية، فالوظيفيون يعتبرون أن مقاربتهم تساعد في التخلص من النظرة المركزية الإثنية للثقافة وتعيد إحياء الثقافات المحلية المهمشة وتفتح أمامها آفاق الانتعاش والنمو، وأن "التنمية الثقافية تقاس بمدى نجاعتها وفعاليتها الوظيفيتين. فالقيمة الفعلية لثقافة معينة، إنما تكمن في مدى استجابتها للحاجات الاجتماعية والروحية لأفراد المجتمع الذي تسود فيه."[٢٢] ومن الركائز التي تقوم عليها التنمية الثقافية والتنوع والتعدد الثقافي مساهمتها في إشاعة السلم والاستقرار الاجتماعيين وتفادي النزاعات الإثنية والعرقية، فالتنوع الثقافي يعتبر رأسمال مهم يمكن أن يستثمر من أجل النمو والتطور (السياحة الثقافية مثلا) وعموما تبقى الثقافة رافعة أساسية للتنمية الاقتصادية، إذا ما تم الاهتمام بها والحفاظ عليها حسب Malinowski ، ففي رأيه "لا توجد ثقافة أرقى أو أفضل من غيرها، وإنما هناك ثقافات متنوعة، تقوم كل واحدة منها بوظائف خاصة في إطار مجتمعات يتحدد وجودها الاجتماعي بشروط اجتماعية واقتصادية وتاريخية."[٢٣]، كما تتطلب التنمية الثقافية إعادة الاعتبار للموروث الشعبي والتراث الحضاري والحفاظ على الذاكرة الوطنية والإرث التاريخي من التدهور والإندثار، ووضع برنامج للإشعاع بتنوع وغنى هذا الموروث والتحسيس بضرورة حمايته وحفظه عبر نقله للأجيال اللاحقة، وأن التحديث الثقافي في نظر Blandier لا يعني التخلي عن القيم والتقاليد والعادات واستبدالها بثقافات أخرى في ظل ما تحدثه العولمة من توحيد للثقافة والتأسيس لثقافة كونية / عالمية، ولكن "العولمة الثقافية تعني انتقال تركيز اهتمام ووعي الإنسان من المجال المحلي إلى المجال العالمي، ومن المحيط الداخلي إلى المحيط الخارجي. ففي ظل العولمة الثقافية يزداد الوعي بعالمية العالم وبوحدة البشرية، وستبرز بوضوح الهوية والمواطنة العالمية التي ربما ستحل تدريجيا محل الولاءات والانتماءات الوطنية."[٢٤] وأن عملية المثاقفة l'acculturation "وانتشار

الثقافة الغربية – حسب G.Frank – في العديد من المجتمعات المتخلفة لم يولد التقدم في أي مجتمع، وإنما ساهم، على العكس من ذلك، في تعميق تخلفها وإعاقة نموها."[٢٥]

كذلك من الإتجاهات النظرية التنموية التي أعطيت أهمية للثقافة في دراستها لقضايا التنمية نجد الإتجاه الإنتشاري والذي اعتمد مفهوم المثاقفة أو التثقيف حيث يعمل على تحديد العناصر المادية والثقافية التي يمكن نقلها من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بهدف تنميتها، وهو اتجاه يقوم على فكرة أساسية هي أن الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة تمثل بالنسبة للدول النامية الصورة التي ستكون عليها في المستقبل، فالطريق الوحيد لتحقيق التنمية في نظر هذا الإتجاه يمر عبر انتقال العناصر الثقافية والمادية السائدة في الدول المتقدمة إلى الدول التي تعاني من الفقر والتخلف، وأن المثاقفة في نظرهم هي جوهر العمل التنموي، و أن فكرة المثاقفة حسب Nash هي الطريق الوحيد للتنمية، وذلك من خلال اكتساب الخصائص الثقافية والسياسية والاجتماعية للمجتمعات المتقدمة الرأسمالية،

ولم يسلم رواد هذا الإتجاه هم أيضا من النقد، يلخصه A.G.Frank في كتابه " تنمية التخلف" قائلا بأن : "انتشار الليبرالية الاجتماعية في الدول المتخلفة لا يساعدها على النمو بقدر ما يسهم في زيادة تخلفها. ولا يمكن أن نتوقع بعد ذلك من الليبرالية الاجتماعية إلا أن تكون بمثابة سند أو دعم اقتصادي وسياسي يخدم هدفا أساسيا واحدا هو الحفاظ على الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية القائمة وتثبيتها."[٢٦] ويضيف كذلك بأن " كل الأشكال التي ترمي إلى تدعيم الإنتشار الثقافي والمادي تتجه تدريجيا بالمجتمعات المتخلفة نحو المزيد من التخلف."[٢٧] و يحاول أصحاب هذه الإنتقادات تدعيم أفكارهم من خلال التأكيد على أن الإحتكاك لم يؤدي إلى إحداث تغييرات، وأن عملية التنمية لا تتحقق فقط بمجرد اكتساب الخصائص المميزة للدول الرأسمالية المتقدمة.

ثالثا: المقاربة البيئية للتنمية [التنمية المستدامة]

تزايد الاهتمام بالبعد البيئي في المخططات التنموية بعد الشعور بالمخاطر التي قد تنجم عن التدهور الذي قد يلحق بالبيئة، مع هذه التحولات كان الضروري البحث عن استراتيجيات تنموية جديدة تجمع بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة في أفق إيجاد مجتمع متضامن بين كل الأجيال المتعاقبة، فأصحاب الخطاب التنموي يرون في التنمية

المستدامة أمرا يختلف عن التنمية " لكونها تطرح سؤال البيئة وتسعى لإيجاد أنجع الأساليب وأمثلها للتخفيف من الآثار السلبية لعملية التنمية على البيئة. وهكذا يقرون ضمنيا أن للتنمية آثارا سلبية."[٢٨]

وشكل مؤتمر ستوكهلم في أكتوبر ١٩٧٢ أولى اهتمامات المجتمع الدولي بقضايا البيئة وحاول التوفيق بين النزعتين الاقتصادوية والبيئية، وطالب بتنمية ملائمة للبيئة من خلال نموذج تنموي يحترم البيئة ويولي عناية خاصة للتسيير الفعال للموارد الطبيعية ويجعل التنمية الاقتصادية ملائمة للعدالة الاجتماعية والحذر البيئي، ففي المؤتمر "أظهروا وعيا بأن مستقبل التنمية بل وربما بقاء الجنس البشري أصبح محفوفا بأخطار متزايدة بسبب تصرفات الإنسان الخاطئة في البيئة التي بدأت تئن من الأذى وتعجز عن امتصاصه."[٢٩] فهذا المؤتمر اعتبر بمثابة الإرهاصات الأولى للوعي بالبعد البيئي والدعوة إلى التعايش والتآزر بين الإنسان والبيئة والتوقف عن إلحاق الضرر بها، لأنها تشكل " الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء و كساء ودواء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر."[٣٠]

أما المؤتمرات والقمم التي أتت من بعد (– قمة الأرض ١٩٩٢ - القمة الدولية لكيوطو ١٩٩٧– اتفاق حول التنوع البيولوجي ١٧ إلى ٢٣ يونيو ١٩٩٧ Leibzig-مؤتمر جوهانسبورغ ٢٠٠٢ – مؤتمر ميلانو ٢٠٠٣ - اتفاق جنيف لحماية طبقة الأزون...) ستؤكد على ضرورة تنسيق الجهود بين الجميع لمواجهة التهديدات التي يواجهها الكوكب الأزرق و من تم الدمار الذي تواجهه البشرية، أبرزها ما تعرفه الأرض من تغيرات مناخية Le changement climatique خطيرة تهدد وجود الإنسان، فجل هذه المؤتمرات أشارت إلى أن التنمية المستدامة من المفترض "أن تؤمن رفاهية الأجيال الحالية من دون أن تصر برفاهية الأجيال القادمة."[٣١]

" إذا كانت البيئة موطن الحياة فإن أول ما يجب على الإنسان تحقيقه حفاظا على هذه الحياة [...] هي حماية البيئة. وحماية هذه البيئة تستلزم أمرين:

<u>الأول</u> : فهم البيئة فهما صحيحا بكل عناصرها ومقوماتها المتبادلة.

<u>الثاني</u> : العمل الجماعي الجاد لحماية هذه البيئة وضمان استمرارها موطنا مقبولا للحياة..."[٣٢]لكن كثير من العلماء يرون في السلوكات البشرية عكس ذلك وأن أفعالهم تتجه نحو البداية الأولى للقضاء على الإنسان.

و من الأشياء التي ستسهم بها التنمية المستدامة كذلك هي الجوانب

الاجتماعية، ولم يقتصر الأمر على الجوانب الاقتصادية فقط، فما يشير إليه تقرير Harlem Brundtland هو "أن ما نحتاجه هو عصر جديد من النمو، نمو ناشط وفي الوقت نفسه يؤمن الثبات على المستويين الاجتماعي والبيئي."[٣٣] فالتنمية المستدامة كما يراها الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان هي "فرصة فريدة – تتيح من الناحية الاقتصادية، إقامة الأسواق وفتح أبواب العمل، ومن الناحية الاجتماعية دمج المهمشين في تيار المجتمع ومن الناحية السياسية منح كل إنسان رجلا كان أو امرأة، صوتا وقدرة على الاختيار."[٣٤] فمن بين ما تتطلبه التنمية المستديمة هو التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على البيئة، هذه الأخيرة ارتبطت "بالإنتشار الواسع والمتزايد للفقر poverty والتدهور المستمر للبيئة الطبيعية"[٣٥] فالمشاكل المطروحة اليوم من آفة الفقر والحاجة واللامساواة مرتبطة في غالب الأحيان بالأخطار البيئية والكوارث الطبيعية.

أمام هذه الأوضاع التي تؤثر على البيئة ظهرت شعارات تنادي بمحاولة إيقاف هذا التدهور والحد من النمو والنمو في درجة الصفر ومنهم المنظر الفرنسي "سيرج لاتوش" والذي كتب مدافعا عن رأيه قائلا: "إن شعار الحد من النمو يبغي فرض التخلي عن الهدف الفارغ في النمو من أجل النمو، وهو هدف ليس الدافع إليه سوى السعي المسعور إلى تحقيق الربح لأصحاب الرساميل. وبالطبع هي لا تبغي عملية قلب كاركاتورية قائمة على الدعوة إلى الحد من النمو من أجل الحد من النمو. فعلى الأخص أن الحد من النمو لا يعني النمو السلبي، وهي عبارة تناقضية وعبثية تترجم تماما سيطرة المتخيل في حركة النمو."[٣٦]

رابعا : المقاربة الاجتماعية للتنمية – التنمية الاجتماعية –

إضافة إلى أن التنمية عبارة عن عملية معقدة ومركبة تتداخل فيها أبعاد اقتصادية وثقافية وبيئية وسياسية، ينضاف إلى هذه الأبعاد بعد آخر لا يقل أهمية والذي أخذ حيزا هاما لدى الباحثين والمفكرين إنه البعد الاجتماعي للتنمية، ورواد هذا الاتجاه يؤكدون على ضرورة تبني استراتيجية تتناغم فيها التنمية الاقتصادية مع التنمية الاجتماعية في اتجاه مفهوم أشمل وأوسع هو التنمية البشرية في بعدها المتكامل، والهدف من التنمية الاجتماعية يبقى هو تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع (الفرد – الجماعة – المؤسسات الاجتماعية المختلفة – المنظمات غير الحكومية وفاعلين آخرين)، ويشكل البعد الاجتماعي محور

مركزي في أي استراتيجية للتنمية الاجتماعية.

هذه المقاربة التنموية التي تأخذ من البعد الاجتماعي مرتكزا ترى أنه لا يمكن الحديث عن التنمية بالمعنى الحقيقي تمنح فرص المشاركة بدون الحصول على فرص التربية والتأهيل والتكوين والاستفادة من الخدمات الصحية والاجتماعية الأساسية، فالتنمية تبقى ناقصة بالمجتمعات التي تتفشى بها نسب عالية من الأمية والفقر والجوع و وفيات في الأطفال والنساء ومعدلات مرتفعة في الإقصاء والتهميش، فبدون الاهتمام بهذه المجالات لا يمكن أن نتحدث عن المستقبل، و أن الجهد ينبغي أن ينصب على تنشئة وتثمين وتمكين العنصر البشري باعتباره محور أي عمل تنموي. فالنمو الاقتصادي مهما بلغ من معدلات عليا فإن الأمر لا يعكس في كل الأحوال تحسن في الجانب الاجتماعي، ولهذا الغرض فالاهتمام بالمسألة الاجتماعية ستزداد مع الأزمات والتوترات، أفرزت بروز الحركات الاجتماعية التي ستكون وراء دفع الدول إلى نهج سياسة اجتماعية للحد من الإنعكاسات السلبية التي قد تحصل نتيجة لهذه التوترات و المعضلات الاجتماعية، و أن الغرض من هذه السياسية الاجتماعية هو تفعيل أنماط الرعاية الاجتماعية والرفاه لكافة المواطنين. وستطرح السياسة الاجتماعية بحدة في القرن ١٩م، خصوصا بعد الآثار السلبية للأزمة الاقتصادية سنة ١٩٢٩ ومخلفات الحرب العالمية الثانية والتي أدت إلى تفكك الرابط الاجتماعي والتضامن والتماسك المجتمعي، وجاءت هذه السياسة الاجتماعية باعتبارها نهجا حديثا يتجاوز السياسات التقليدية في القضاء على الفقر وتحقيق أهداف الألفية الإنمائية والإنصاف الاجتماعي وتكافؤ الفرص بين الجنسين، " فالسياسة الاجتماعية المتكاملة تعنى بما يلي:

أ – التدقيق في الآثار الاجتماعية للسياسات الاقتصادية خلال عملية صياغة السياسات الاقتصادية.

ب – دمج قضايا الإنصاف الاجتماعي وحقوق الإنسان في السياسات العامة.

ج – التأكيد على أن السياسة الاجتماعية المتكاملة أكثر فعالية من النهج التقليدي في القضاء على الفقر وتحقيق سائر الأهداف الإنمائية للألفية."[٣٧]

فالسياسة الاجتماعية تهدف إلى توفير الرفاه الاجتماعي وتوثيق العلاقات الاجتماعية وتوسيع الفرص المتاحة في مختلف مراحل التنمية

عبر التكامل والترابط بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للتنمية، ومن النماذج للسياسات الاجتماعية نذكر النموذج الدول الأوروبية وتدخلها لتحقيق الرفاه الاجتماعي لمواطنيها والتي تعززت بعد الحرب العالمية الثانية، ونذكر على سبيل المثال النموذج البريطاني لدولة الرفاه وعناصره الرئيسية تمثلت في :

١. تخفيف حدة الفقر من خلال ضمان مستويات أدنى في الصحة والتعليم والتشغيل.

٢. الحماية الاجتماعية في حالة التعرض لمخاطر اجتماعية.

٣. تقديم الخدمات الاجتماعية بأحسن مستوى."[٣٨]

ولقد دعا مؤتمر كوبنهاجن بالدانمارك المنعقد سنة ١٩٩٥ إلى خلق بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وقانونية تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية، هذه الأخيرة تهدف إلى تحسين وتعزيز نوعية الحياة بمختلف الأبعاد والربط بين الاقتصادي والاجتماعي، وأن القطاع الاجتماعي جزء لا يتجزأ من التنمية الشاملة والتي تتطلب التعرض لقضايا التنظيم الاجتماعي والبناء الطبقي، والتوصيات التي انتهى إليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي عقد في كوبنهاجن عام ١٩٩٥ تلخصت في الأهداف التالية:

- " الارتقاء بنوعية الحياة وتحسين مستوى المعيشة.
- إعطاء أولوية مطلقة لحل مشكلة البطالة باعتبارها خطر يهدد استقرار المجتمعات.
- تخفيض نسبة الفقر وتوفير الضمان الاجتماعي للأسر الفقيرة وتطوير شبكات الأمن الاجتماعي لكي تستجيب لعمق التغييرات التي تتم في المنطقة .
- زيادة الإنفاق الاجتماعي على الخدمات الأساسية كالتعليم وعلوم المستقبل والثقافة العلمية والصحة الوقائية والإسكان الشعبي وكل ما ينمي طاقات الفرد في التجديد والإبداع.
- الإلتزام بأن تجسد التنمية الاجتماعية قيم العدالة الاجتماعية والمساواة وحقوق المواطنة وشمولية برامج الرعاية وإعادة التوزيع العادل."[٣٩]

فالتنمية الاجتماعية تتطلب العناية إذن بالحقوق الاجتماعية وتفعيل السياسة الاجتماعية الفعالة وتوفير الخدمة الاجتماعية وتلبية احتياجات الفقراء وتعزيز رفاهية الأفراد وقدرتهم وتهيئة الظروف لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة في الاستفادة من الثروات وتوفير

الحماية الاجتماعية والتوفيق بين النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي من أجل تعزيز التنمية البشرية.

الخاتمة:

يعتبر القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني المحرك الرئيسي لعملية النمو الإقتصادي، وذلك لما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة في سبيل تحقيق الربح وتعظيم المصلحة الخاصة، وما يرافق ذلك من عمليات التجديد والإبتكار بشكل ديناميكي تساهم في تطوير قدراته الإنتاجية وتعزز من دوره في النشاط الإقتصادي.

وعلى غرار مساهمته في النمو الإقتصادي فإن القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني تلعب دورا كبيرا في الحد من الفقر انطلاقا مما يوفره من مناصب عمل وارتفاع في الدخول، إذ أن تطوره يساهم في مشاركة الفقراء في النشاط الإقتصادي وبالتالي استفادتهم من مناصب عمل توفر لهم دخولا تمكن من تحسين مستويات معيشتهم والخروج بهم من دائرة الفقر.

وعلى هذا الأساس فإن تطوير هذين القطاعين يعتبر قضية جد هامة سواء من جانبها الإقتصادي والإجتماعي، لكن ما يعترض ذلك من عراقيل وإخفاقات تحد من تطوير القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني يتطلب وضع استراتيجية مثلى تعكس الفهم والتصور الصحيح لآلية تطوير القطاعين الخاص والمدني .

وانطلاقا مما سبق تم استخلاص النتائج الآتية:

- تعاني الجزائر من ارتفاع معدل البطالة، حيث أن القضاء الكامل على هذه المشكلة يعد وهم كبير، لكن من الممكن السعي وراء اختيار أفضل الوسائل و الأساليب للحد من تفاقمها.

- عرفت نسبة البطالة في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تراجعا مستمرا و ذلك يعود إلى الإجراءات المتخذة في سبيل التخفيف من حدة البطالة و التي تركز أساسا على فئة الشباب

- لقد برزت المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر بشكل أساسي مع مطلع التسعينات أمام فشل التجربة التنموية الخاضعة لقيادة المؤسسات الكبيرة و أصبح ينظر لها كونها بديلا تنمويا يعول عليه مستقبلا.

- يمتاز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالعديد من الخصائص التي تجعل منه أداة لخلق فرص العمل و التخفيف من البطالة.

- على الرغم من مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في خلق مناصب الشغل إلا أنها لم ترق إلى المستوى المطلوب و ذلك راجع إلى عدة عراقيل و عقبات تحول دون تطور و نمو القطاع

- إن التراجع المستمر في عدد مؤسسات القطاع العام خاصة المؤسسات المتوسطة منها تسهم في تفاقم حدة البطالة سنويا.

- مشكلة عدم وجود تنسيق وتعاون في جهود منظمات المجتمع المدني في ما بينها من جهة وبينها وبين الحكومة من جهة اخرى من خلال الشراكة، حيث يجمع المهتمون بقضايا التطور والتنمية على أن التنمية الحقيقية هي التي تقوم بالاعتماد المتبادل بين المؤسسات الحكومية والمدنية معاً، فقد اصبح من المسلم به اجتماعياً اهمية الدور الفاعل الذي تلعبه المدنية، متمثلة بالاتحادات والنقابات والجمعيات، بدفع عملية التنمية للامام وذلك من خلال تأشيرها لمواقع الخلل والعمل على تجاوزها لصالح البناء الديمقراطي الحر. فمنظمات المجتمع المدني هذه قادرة عبر انتشارها الواسع جماهيرياً على تهيئة الفرص الكافية لاعضائها لصالح تعزيز التنمية والمستقبل الزاهر للبلاد .

و في هذا الصدد يمكن إدراج الاقتراحات الآتية:

- لا بد من توفر البيئة الاستثمارية و القانونية لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى يمكن الاستفادة منه.

-السعي لوضع سياسات كفيلة بتحقيق استغلال أمثل للطاقات البشرية المتاحة خاصة فئة الشباب منها.

- وضع خطط للتدريب المهني تتلاءم مع الاحتياجات في سوق العمل من جهة و الأهداف التنموية من جهة أخرى.

- طرح بدائل تمويلية جديدة للحد من المشكل التمويلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتباره أهم المشاكل التي تعترض خلق و نمو هذا القطاع.

- التركيز على برامج تنموية و تأهيلية مخصصة للمؤسسات المصغرة كونها تمثل غالبية القطاع في الجزائر.

- تشجيع خلق المؤسسات المتوسطة للمساهمة في توفير فرص العمل بنسبة أكبر.

- خلق روابط و علاقات اتصال بين الجامعات ومراكز التكوين والمؤسسات الاقتصادية بما يضمن توجيه أصحاب الشهادات إلى سوق العمل.

- إزالة العقبات البيروقراطية و تقديم المساعدات التحفيزية لإنشاء مناصب الشغل.

- السعي لتحقيق مبدأ التوازن الجهوي في التنمية لتفادي تفاقم البطالة في مناطق من الوطن دون غيرها.
- مساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تخفيض الرسوم و الضرائب و تقديم الإعفاءات.

اشراك منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات التنمية، وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني العمل وفقا لخططها واحتياجاتها

- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكنهم منتطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات، ولكي تصبح اداة لتطوير اعضائها من خلال ما تنظمه من ندوات ودورات في ثقافة التنمية ومتطلباتها.

تفعيل دور مراكز مساعدة المنظمات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات .

- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات والاتحادات الأخرى والتي تمتلك خبرة متناميةومتطورة في هذا المجال.
- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية.
- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع ووفقا للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة.
- .العمل على زيادة مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن المرأة نصف المجتمع فلا يمكن عزل نصف المجتمع عن نصفه الآخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط، فلا يمكن تنمية المجتمع والسير قدما نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعلية للجميع (نساءاً ورجالاً).

مراجع الدراسة

(١) برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية للمملكة العربية السعودية

(٢) انظرhttp موقع :/www.algerie-dz.com ،

(٣) شعباني إسماعيل، (٢٠٠٣)، ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها في العالم، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، يومي ٢٥-٢٨ ماي ٢٠٠٣، جامعة فرحات عباس سطيف.

[٤] بريش سعيد، بلغرسة عبد اللطيف، (٢٠٠٦)، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي ١٧ و١٨ أفريل ٢٠٠٦، تحت إشراف مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، الجزائر..

[٥] لخلف عثمان، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية(جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ٢٠٠٣/٢٠٠٤)ص ٥٧

[٦] مرجع سابق

[٧] مرجع سابق

[٨] حميدي يوسف، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديات العولمة، مجلة جديد الاقتصاد(الجزائر: الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، ديسمبر ٢٠٠٧) ص٢٧٢

[٩] بوصافي كمال، البطالة الهيكلية والبطالة الظرفية في الجزائر خلال المرحلة ١٩٩٠ – ٢٠٠٢، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة(الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد١٤، ٢٠٠٦)ص١٢

[١٠] عقيلة خرباشي، سياسة التشغيل في الجزائر بين الحماية الاجتماعية والتضامن الوطني،مجلة دراسات اقتصادية(الجزائر: مركز البصيرة،العدد١٦، جويلية ٢٠١٠) ص ص٣٢-٣٣

[١١] أحمد طوايبية،القرض المصغر ودوره في مكافحة الفقر مجلة دراسات اقتصادية(الجزائر: مركز البصيرة،العدد١٦، جويلية ٢٠١٠) ص ص١٣-١٥

[١٢]،... موقع الوكالة على الإنترنيت www.ANSEJ.ORG.DZ-

[١٣]،...)،...:: محمد قرقب، مكتب العمل العربي المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب ،طرابلس: ١١ – ١٣/ ٧/ ٢٠٠٥، ص١٥.

[١٤] يوسف حميدي، مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة ، أطروحة دكتوراه غ منشورة، جامعة الجزائر٢٠٠٨، ص ١٠٣

[١٥] www.alnasiriyah.com :

www.ratoulrecherche.jeeran.com

[١٦] مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ،اسم الكاتب:الدكتور ماهر حسن المحروق والدكتور أيهاب مقابله

[١٧] ـ عبد السلام فراعي، "التربية والتنمية في المغرب ما بعد الإستقلال" حالة التعليم الجامعي (١٩٥٦ ـ ١٩٩٢) أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الآداب الإنسانية تخصص علم الإجتماع الجزء الأول فاس ١٩٩٤ ـ ١٩٩٥ تحت إشراف الأستاذ عبد الجليل حليم. ص:١٤.

[٢]- محمد الصغير جنحار وآخرون: "التنمية الديمقراطية والفعل الجمعوي بالمغرب"، عناصر التحليل ومحاور التدخل ص ١٢١.

[٣]- .مداخلة محمد العلالي: "الأبعاد الشمولية للديمقراطية المحلية والتنمية"، ندوة بعنوان الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية، منشورات شركة أوداد للإتصال ٢٠٠١ ص ١٠٤.

[٤] -ألان توين : "ما هي الديمقراطية؟ حكم الأكثرية أم ضمانات الأقلية"، ترجمة حسن قبيسي دار الساقي، الطبعة العربية، الطبعة الثانية ٢٠٠١ بيروت لبنان ص ٥٣.

[٥] - عثمان حسين هندي : "رأس المال الاجتماعي" ، الاتجاهات النظرية و المنهجية الحديثة، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، دار الهدى للنشر و التوزيع، ص:٩٨.

- مؤلف جماعي: "الديمقراطية المحلية"، الوحدة الوطنية والتنمية، مرجع سابق الذكر ص ٢١. [٦]

[٧] - يحيى اليحياوي: "التنمية حرية، مؤسسات حرة وإنسان متحرر من الجهل والمرض والفقر" الرباط ١٢ أبريل ٢٠٠٧. الموقع الإلكتروني:www.elyahyaoui.org

. عثمان حسين هندي: رأس المال الاجتماعي الإتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة مرجع سابق الذكر ص ٩٨. [٨]

[٩]. برنامج الأمم المتحدة الإنساني، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ الموقع الإلكتروني www.pogar.com

. أمارتيا صن: "التنمية حرية"، مرجع سبق ذكره ص ٥١. [١٠]

. أمارتيا صن: نفس المرجع السابق، ص ٧٠. [١١]

. مؤلف جماعي: "الديمقراطية المحلية، الوحدة الوطنية والتنمية" مرجع سبق ذكره ص ٧٨. [١٢]

[١٣]. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢. www.pogar.org

[١٤] - حماني أقفلي / عبد الكريم غريب: "الثقافة والتنمية البشرية" (فكرة التنمية الثقافية) منشورات عالم التربية، الطبعة الأولى ٢٠٠٦، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ص ١٥.

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب ، نفس المرجع السابق، ص ٢٧. [١٥]

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب:الثقافة والتنمية البشرية، مرجع سبق ذكره. ص ٧٠. [١٦]

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب : المرجع السابق الذكر. ص ١١ – ١٣. [١٧]

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب : المرجع السابق الذكر. ص ٤٠. [١٨]

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب : المرجع السابق الذكر ص ٣٤. [١٩]

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب: "الثقافة والتنمية البشرية"، مرجع سبق ذكره. ص ٣٣. [٢٠]

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب: المرجع السابق. ص ٧٤. [٢١]

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب : المرجع السابق. ص ٤٢. [٢٢]

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب : "الثقافة والتنمية البشرية"، مرجع سبق ذكره. ص ٧٦. [٢٣]

- عبد الخالق عبد الله العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها: سلسلة عالم الفكر... ص ٧٧. [٢٤]

- حماني أقفالي / عبد الكريم غريب : نفس المرجع السابق. ص ٣٦. [٢٥]

- عبد السلام فراعي: "التربية والتنمية"، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة، مرجع سبق ذكره ص ١٠٨. [٢٦]

- عبد السلام فراعي: نفس المرجع السابق، ص: [٢٧]

[٢٨] - خالد حاجي: "التنمية مطلوب لا يلحق (التنمية القول فيها والقول عنها)"، مجلة المنعطف عدد مزدوج ٢٤/٢٣ ، ٢٠٠٤ ص: ٧٣.

- راشد امحمد / محمد سعيد صباريني : "البيئة ومشكلاتها"، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٢ أكتوبر ١٩٧٩ ص ٢٤. [٢٩]

- راشد امحمد / محمد سعيد صباريني : نفس المرجع السابق، ص ٢٤ / ٢٥. [٣٠]

[٣١] - جان ماري هاريباي : نحو مجتمع متضامن ومقتصد، التنمية لا تعني بالضرورة نموا، العالم الدبلوماسي : www.mondiploar.com

- زهير الكرمي :" العلم ومشكلات الإنسان المعاصر"، سلسلة عالم المعرفة العدد ٥ ماي ١٩٧٨، ص :١٦٣ – ١٦٤. [٣٢]

- جان ماري هاريباي : نحو مجتمع متضامن ومقتصد، التنمية لا تعني بالضرورة نموا، العالم، مرجع سبق ذكره. [٣٣]

[٣٤] - كوفي عنان: الموقع الرسمي للأمم المتحدة .www.un.org/arabic/esa/desa....

[٣٥] - عثمان محمد غنيم / ماجدة أحمد أبو زنط : "التنمية المستدامة" (فلسفتها وأساليب تخطيطه وأدوات قياسها)، دار صفاء للنشر والتوزيع – عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧ ص٢٢.

[٣٦] - جان ماري هاريباي: نحو مجتمع متضامن ومقتصد، التنمية لا تعني بالضرورة نموا، العالم الدبلوماسي، مرجع سبق ذكره.

[٣٧] - السياسة الاجتماعية المتكاملة، التقرير الثاني : www.escwa.un.org

[٣٨] - تقرير اجتماع متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية في دول الإسكوا القاهرة ١٠ – ١٢ديسمبر ٢٠٠٢ الأمم المتحدة www.escwa.un.org

- تقرير: اجتماع متخذي القرار حول السياسات الاجتماعية في دول الإسكوا القاهرة [٣٩] -www.escwa.un.org -